



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييرج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة
2000 - 2020

من إعداد الطالبين:

- ديلخ بومدين

- بلعزوق عبد النور

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	استاذ محاضر - أ -	محمد رضا تهامي
مشرفا	استاذ محاضر - أ -	ميهور مسعود
مناقشا	استاذ محاضر - أ -	غطاس عبد الغفار

السنة الجامعية: 2022-2023

إِهْدَاء

"و آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

عظم المراد فهان الطريق... فجاءت لذة الوصول... لتمحي مشقة
السنين

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية
بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد و النجاح بفضله عزوجل مهداة الى عائلتي
، الى من ساندتني و خطت معي خطواتي ، و يسرت لي الصعاب ،
الى زوجتي العزيزة التي تحملت الكثير و عانت ، و وقوفي في هذا
المكان ما كان ليحدث لولا تشجيعها المستمر لي ، الى أولادي
الأعزاء و فلذات كبدي.

الى اساتذتي و اهل الفضل علي الذين غمروني بالتقدير و النصيحة
و التوجيه .

الى كل هؤلاء اهديهم هذا العمل المتواضع ، سائلا الله العلي العظيم
ان ينفعنا به و يمدنا بتوفيقه.

إِهْلَاء

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى : { قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون }.

ربي لا يطيب الليل إلا بذكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤية وجهك يا ذا الجلال والإكرام

أهدي بذرة عملي هذا المتواضع إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة - إلى نبي الرحمة وشفيع الأمة - إلى نور العالمين سيدنا ورسولنا محمد صل الله عليه وسلم

إلى من أحمل إسمه بكل فخر - إلى من يرتعش قلبي وتدمع عيني لذكره - إلى من علمني كيف أعيش بعزة وكرامة - إلى الشمعة التي ذابت في كبرياء لتتير دربي وتذلل كل عائق أمامي - إلى رمز الرجولة إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وجعل كل ما أعمل من خير في ميزان حسناته

إلى ملاكي في الحياة - إلى معنى الحب والحنان والتفاني - إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي - إلى أمي الغالية حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها

إلى زهرة النرجس التي تفيض عطرا من الحب والنقاء - إلى من بذلت جهدا كبيرا في مساندتي حتى تفرح عند تفوقي لأنه قلب واحد - إلى أعز ما أملك زوجتي حفظها الله ورعاها وجعلها شمعة تتير درب مستقبل أولادي

إلى سندي وقوتي بعد الله عز وجل - إلى ينبوع الصبر والتفائل والأمل والتضحية - إلى ذلك القلب الصغير والجميل حبيبي ابنتي جوليا ميرال حفظها الله من سوء

إلى من هم أقرب من روحي - إلى من علموني العطاء دون إنتظار - إلى الأيادي الطاهرة التي رسمت لي المستقبل بخيوط من الأمل والثقة - إلى قدوتي الأعلى إخواني وأخواتي

إلى كل من يعرفني سواء من قريب أو بعيد وشاركوني أفراحي وأحزاني - إلى من أفتخر بصحبتهم إلى أحبابي كلهم

وإلى كل من نساهم قلبي ولم ينساهم قلبياً أهدي بذرة عملي المتواضع وأدعو الله أن ينال إعجابكم والله ولي التوفيق

بومدين



شكر و عرفان

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك. ولا تطيب الجنة إلا برويتك الله جل جلاله إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب

الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد وقبل أن نمضي، نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل وأخص بالتقدير والشكر الدكتور " ميهوب المسعود " التي تفضل بإشراف على هذا البحث، فجزاه الله عني كل خير، وله مني كل التقدير والاحترام.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا، وقدموا لنا التسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون أن يشعروا بذلك، فلهم منا كل الشكر، وأخص بالذكر عمال مكتبة الاقتصاد.

فهرس المحتويات

المحتوى

اهداء

شكر

قائمة المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

مقدمة: أ- د

الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم والتضخم المستورد..... 1-52

تمهيد 2

المبحث الأول مفاهيم عامة حول التضخم 3

المطلب الأول: مفاهيم التضخم أنواعه 3

الفرع الأول: تعريف التضخم 3

الفرع الثاني: أنواع التضخم 4

المطلب الثاني مؤشرات التضخم وطرق قياسه 10

الفرع الأول: مؤشرات التضخم 10

الفرع الثاني: المؤشر المكش (المنخفض) 12

الفرع الثالث: مؤشر الفجوة التضخمية 15

المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية حول التضخم 17

الفرع الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية: 17

الفرع الثاني: النظرية الكينزية: 19

- 21..... الفرع الثالث: النظرية النقدية للمعاصرة.
- 24..... المبحث الثاني: أسباب و آثار التضخم وطرق مكافحته
- 24..... المطلب الاول: أسباب التضخم
- 24..... المطلب الثاني: آثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية
- 25..... الفرع الأول: فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم:
- 26..... الفرع الثاني: اختلال ميزان المدفوعات:
- Erreur ! Signet non défini. الفرع الثالث: توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني:
- Erreur ! Signet non défini. الفرع الرابع: حدوث حالة من الارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية:
- 28..... المطلب الثالث: أدوات مكافحة التضخم
- 33..... المبحث الثالث: ماهية التضخم المستورد
- 33..... المطلب الأول: تعريف التضخم المستورد أسبابه
- 33..... الفرع الأول: تعريف التضخم المستورد
- 34..... الفرع الثاني : أسباب التضخم المستورد
- 35..... المطلب الثاني: مؤشرات التضخم المستورد و طرق قياسه
- 36..... الفرع الأول: مؤشرات التضخم المستورد
- 39..... الفرع الثاني: قياس التضخم المستورد
- 41..... المطلب الثالث: آثار وسياسات الحد من التضخم المستورد
- 41..... الفرع الأول : آثار التضخم المستورد
- 44..... الفرع الثاني: سياسات الحد من التضخم المستورد
- 46..... خلاصة الفصل:

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم المستورد والتضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة

2020-2000

المبحث الأول: التكامل المشترك والاختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة49

المبحث الثاني: تقدير العلاقة بين التضخم المستورد والمحلي في الجزائر خلال الفترة: 2020-2000:52

المبحث الثالث: مناقشة النتائج:.....56

خلاصة الفصل:.....62

خاتمة:.....64

قائمة المراجع:.....**Erreur ! Signet non défini.**

الملاحق73

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

- الجدول رقم: 01 اختبارات الإستقرارية لمتغيرات الدراسة:50
- الجدول رقم: 02 اختبار الحدود لنموذج الدراسة:51
- الجدول رقم: 03 نتائج تقدير نموذج الدراسة:52
- الجدول رقم: 04 النموذج المقدر لعلاقة بين التضخم المستورد والمحلي في الجزائر للفترة (2000-
2023):53
- الجدول رقم: 05 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج الدراسة باستخدام (Breusch-Godfrey LM
Test)54
- الجدول رقم: 06 تطور معامل السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة: 2001-2014.....58
- الجدول رقم: 07 تطور معامل السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة: 2015-2021.....60

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

- الشكل 01: العلاقة بين الأسعار وسعر الفائدة.....25
- الشكل رقم 02: شكل الانتشار لنقاط العلاقة بين التضخم المستورد والتضخم المحلي.....49
- الشكل رقم 03: درجات الإبطاء المثلى للنموذج المقترح.....51
- الشكل رقم 04: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الدراسة.....55
- الشكل رقم 05: اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة.....55
- الشكل رقم 06: الحجم الحقيقي للواردات خلال الفترة: 2001-2014.....59
- الشكل رقم 07: تطور الواردات خلال الفترة: 2015-2021.....61

قائمة الملاحق

مقدمة

تمهيد:

إن فترة نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات حملت في طياتها حركات الاستقلالية لمعظم الدول النامية، لكن بقواعد اقتصادية هشة وأزمات هيكلية معقدة، استوجبت ولا زالت تستوجب تصحيحات كبيرة لتعزيز مسارات النمو وتباعد أجنحة التنمية، خدمة لمصلحة الشعوب التي كانت لعقود ويلات الاستعمار ولتدمير المنهج لمختلف مقومات النهضة.

إن الهدف الاسمي الذي تسعى مختلف الدول بغض النظر عن مدي تقدمها وتخلفها يبقى يدور حول تحقيق مقومات منظومة الاستقرار الاقتصادي الكلي من النمو المستدام وتوازن الخارجي مع نسب البطالة مقبولة وتضخم صحي لا يتجاوز لحدود المقبولة داخليا وخارجيا لتفادي الإشكالات التي قد تطرح علي مختلف المستويات الاقتصادية منها والاجتماعية أو السياسية.... وغيرها

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يفرض في احدي جزئياتها إجراء تقيدات مهمة لسيرورة معدلات التضخم ضمن حدود معينة يمكن أن نطلق عليها حدود صحية تراعي مختلف مصالح الأطراف الاقتصاد من مستهلكين نهائيين، منتجين، تجار... إلخ، وهي المهمة التي تستهدفها جميع دول العالم مهما كان موقعها أو درجة تقدمها.

إن الجزائر بالطرح السابق لا يمكن أن تكون بمعزل عن المنظومة العالمية، فاستهدافها للتضخم سيكون بنفس حرص بقية الدول، بل من الممكن أن يكون حرصها أكبر كيف لا؟ وهي التي خرجت من الاستعمار دام لأكثر من قرن من الزمن وخرج بعد ثورة عظيمة حملت تطلعات وأمال شعب كبير، يطمح لمستقبل أكبر ازدهارا ورقيا هذا المستقبل المنير يجب أن يكون مفعما بتنوع مصادر العيش وضمن مقدرة علي مسايرة تكاليف تلك المصادر، وبمعني آخر أن تكون القدرة الشرائية ضمن نطاق تحكم الأفراد وهو ما لا يتحقق إلا في وجود معدلات تضخم مقبولة.

حاولت الجزائر منذ استقلالها تثبيط معدلات التضخم في حدود مقبولة باستخدام مختلف السياسات الاقتصادية سواء المالية منها أو النقدية أو التجارية أو... إلخ هذه المحاولات التي لا يمكن تخيل نجاحها بدون اعتماد علي المصادر الخارجية كمصدر دائم لتحقيق التوازن الداخلي أو بالتحديد الاستراد.

إن اعتماد الإستراد كمصدر إضافي لتحقيق التوازن الداخلي (التوازن بين العرض والطلب المحلي) بطرح في حد ذاته الإشكالات التي تتعلق في أساسها بانتقال التضخم أسعار تلك الواردات



إلى السوق المحلية وما تأثير ذلك وهو طلب ما تحاول هذه الدولة طرحه عبر الإشكالية الممكن طرحها فيما يلي:

الإشكالية الرئيسية:

إن الطرح الذي تم عرضه سابقا يؤدي بنا إلى التساؤل في غاية الأهمية وهو ذلك متعلق ب :
ما مدى تأثير التغيرات المستمرة للأسعار لدى الشركاء التجاريين علي سيرورة مستويات

الأسعار محليا ؟

الاسئلة الفرعية

الفرضيات:

وعلي ضوء العرض السابق لإشكالية البحث، يمكن صياغة الفرضيات كالتالي:

1. وجود علاقة طردية ومعنوية بين التضخم المستورد والمحلي؛
2. التضخم المستورد لم يكن ذو تأثير سلبي كبير علي الجزائر في ظل ضرورة اللجوء إلي الإستيراد لتغطية الطلب المحلي المتزايد.

أهمية البحث:

تتجلي أهمية البحث في دراسة العوامل المتسببة في إحداث ظاهرة التضخم، من خلال الاهتمام المتزايد بدراسة المستويات العامة للأسعار وهي ناجمة إما عن عوامل داخلية أو خارجية، وتتمثل أيضا في التعرف علي أهم الخصائص التي اتسم بها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة ودراسة أثر التضخم المحلي علي التضخم المستورد.

الهدف من الدراسة:

نههدف من خلال هاته الدراسة إلي دراسة ظاهرة التضخم المستورد من خلال معرفة أسباب نشأته ونسعي من خلال هذا البحث إلي بلوغ الأهداف التالية:

- معرفة أسباب التضخم المستورد؛
- معرفة أهم العوامل التي تساهم في تغذية العملية التضخمية في الجزائر وإلقاء الضوء علي مشكلة التضخم ومشكلة التضخم المستورد المحلي من ومشكلة التضخم المستورد من جهة أخرى؛
- دراسة حالة الجزائر من حيث معرفة درجة تأثير التضخم المحلي بالتضخم المستورد.

حدود الدراسة:

تتمثل في إطار زمني المتمثل في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020

الإطار المكاني فيشمل الاقتصاد الجزائري

المنهج المتبع في الدراسة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

في هذه الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، من جهة، والذي يُعتمد في الدراسة النظرية وهذا لتوضيح المفاهيم المتعلقة بالتضخم وتحليل الوضع الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على المصادر المكتبية من مراجع علمية ودوريات وأبحاث قدمت في هذا المجال.

وفي الفصل الثاني من الدراسة استخدمنا أسلوب دراسة الحالة، وذلك باستخدام الطريقة القياسية في الدراسة من خلال الأدوات الإحصائية والرياضية، المستخدمة خاصة في مجال الاقتصاد القياسي و مجال التنبؤ وتحليل المعطيات.

أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيار الموضوع يرجع إلي عدة أسباب نذكر منها:

- القيام بدراسة قياسية كمية حول الاقتصاد الجزائري.
- تأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي.

الدراسات السابقة

- دراسة عبوره حسام وهي عبارة عن مذكرة ماجستير (2009-2008) والتي كانت بعنوان "سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر" حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها قدرة البلد المستورد على إحلال الواردات في حالة وجود ارتفاع في الأسعار العالمية للتخلص من التضخم المستورد.

- دراسة فؤاد زميت وهي عبارة عن مذكرة دكتوراه (2017-2018) والتي كانت بعنوان "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2015" حيث توصل الباحث إلى مجموعة مهمة من النتائج أهمها ان التضخم في الجزائر هو تضخم نقدي أو هيكلي ناجم بالدرجة الأولى من زيادة المعروض النقدي أو زيادة التكاليف وأيضا إلى تضخم مستورد نتيجة استيراد السلع الأولية أو الوسيطة.

- دراسة شقبقب عيسى حيث قام بدراسة "تأثير انتقال التضخم المستورد على التضخم المحلي

والتجارة الخارجية" وذلك بتقدير نموذج يتكون من ثلاثة معادلات سلوكية ومعادلتين تعريفيتين، أظهرت النتائج الدور الكبير الذي يلعبه سعر الصرف في كل من الصادرات والواردات ومؤشر أسعار الاستهلاك كما بينت الدراسة كذلك مكانة الأسعار الدولية في تحديد التضخم المحلي .

الفصل الأول:

الإطار النظري للتضخم والتضخم المستورد

تمهيد

إن ظاهرة التضخم والتي غالبا ما يشار إليها على أنها الزيادة المستمرة للمستوى العام للأسعار تؤدي إلى انخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود هاته الأخيرة التي تعتبر معيار للقيمة قد تتفاوت من دولة إلى أخرى ومنفردة لأخرى في نفس البلد. وهذا نتيجة للعوامل والسياسات الاقتصادية المنتهجة في هاته البلدان.

إن هاته الظاهرة ونتيجة لما تسببه من انخفاض في القوة الشرائية للنقود ونتيجة لانتشارها وحدة تصاعدها أدت إلى ارتباط وثيق من الفكر المالي والفكر الاقتصادي وعلى الأخص في أعقاب المرحلتين العالميتين الأولى والثانية.

نظرا لكون هاته الظاهرة تمس البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء فقد خلصت الكثير من الدراسات والأبحاث الخاصة بظاهرة التضخم على هاته الأخيرة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي وحركة مستويات الأسعار.

ولأخذ فكرة صحيحة وسديدة على ظاهرة التضخم.

سنتطرق من خلال الفصل الأول الذي يتناول الجانب النظري المحاور التالية:

المبحث الأول مفاهيم عامة حول التضخم

المبحث الثاني أسباب و آثار التضخم وطرق مكافحته

المبحث الثالث: ماهية التضخم المستورد

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم

يعتبر التضخم كظاهرة اقتصادية ليست حديثة النشأة، وإنما ظاهرة تمتد إلى العصور القديمة حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القديم، فكانت العملة المتداولة تتأثر بكمية المعدن الثمين المتوفرة، ونلاحظ أن هذه الظاهرة كانت واضحة وجليّة خاصة عند الحروب والأزمات ولقد شاع استعمال مصطلح التضخم في العصر الحديث والذي يعتبر أكثر استعمالاً من طرف الاقتصاديين، نتيجة لتعدد الآراء والتعاريف حيث سنحاول التطرق إلى أهم التعاريف ونستخلص إلى تعريف شامل بالإضافة إلى أنواعه وطرق قياسه ونظريات الاقتصادية التي تناولت التضخم.

المطلب الأول: مفاهيم التضخم أنواعه

الفرع الأول: تعريف التضخم

تختلف تعاريف التضخم باختلاف أسبابه كونه ظاهرة ديناميكية متعددة الأبعاد تنجم عن الزيادة في كمية النقد المتداول دون أن يقابلها عرض سلعي فيرتفع المستوى العم للأسعار أو عن الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا يرافقه زيادة في الإنتاج أو قد يرجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

و سنعرض مختصر لأهم محاولات التعريف للتضخم:

• حسب تعريف بيرو¹: التضخم هو ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات نلاحظ من تعريف الاقتصادي "بيرو" أن التضخم هو زيادة النقود الجاهزة أي عرض كمية النقود وطبعها الغير مصاحبة لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات وبالتالي حسب هذا التعريف للتضخم يوجد نقود ولا توجد سلع وخدمات.

• حسب تعريف كورتير:

يمكن تعريف التضخم بأنه الحالة التي تأخذ فيها النقود بالانخفاض، أي عندما تأخذ الاسعار بالارتفاع واستنادا إلى بيجوا تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة،

¹بلعزوز بن علي، بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص141.

²صبيحي تادرس قريصة، مدحت محمود العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، بيروت، دار النهضة العربية، 1983 ص247.

كل هذه التعاريف تؤكد على أن المقصود بالتضخم هو ارتفاع الأسعار وليس الأسعار العالية، مشيرة إلى وجود حالة عدم توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار يمكن أن يطلق مصطلح التضخم على حالات وظواهر أخرى من أهمها:¹

• الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية وهو التضخم النقدي،² ويشمل كل زيادة كبيرة في النقود المتداولة في الأسواق (تضخم العمل)؛

• ارتفاع المداخل النقدية للأفراد بشكل غير عادي ومألوف (تضخم الدخل)؛

• ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، وخصوصا تكلفة العمل (تضخم التكاليف).

• حسب تعريف كاردينير اكلي:

التضخم هو الارتفاع المستمر المحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار³، نلاحظ من هذا التعريف أنه لا يعتبر من التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار قليلا جدا وغير محسوس وأيضا يعتبر "اكلي" بأن الارتفاع يجب أن يكون حركي وليس بمعايير ساكنة.

ويمكن أن نستخلص تعريفا شبه شامل قد يكون مفسرا لبعض الظواهر الاقتصادية، فالتضخم إذا هو ذلك الاختلال الحاصل في جميع القطاعات وعدم التنسيق والتكامل بين: (الطلب الكلي، العرض الكلي، الأجور، الإنتاج) وهذه الاختلالات قد تكون عاملا أساسيا في ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي حدوث السبب المباشر للتضخم

الفرع الثاني: أنواع التضخم

يمكن تحديد عدة أنواع للتضخم من حيث قوته، موقف الحكومة منه، من حيث المصادر والأسباب والظروف المساعدة، من حيث القطاعات الاقتصادية كما يلي:

أولا: التضخم من حيث قوة: فينقسم إلى:

1- التضخم الجامح:

وهو أخطر أنواع التضخم، وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا، وتتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة وذات قيمة تافهة جدا

¹ محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، دار النهضة العربية، 1984، ص 218.

² غازي عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، بيروت، دار الجيل، 1991، ص 24

³ Cardiner Ackley. Macro economic.Theory.Dar echrifa 1961 P 422

وهو تضخم تصاعدي ترتفع فيه الأسعار والأجور شيئاً فشيئاً، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأسعار وبالتالي ردود أفعال تنتج المزيد من التضخم، وبذلك فإن هذا النوع من التضخم يغذي نفسه بنفسه

ولكن وقوع هذا النوع من التضخم احتمال نادر، بالرغم مما يراه البعض من إمكانية حول التضخم المستمر إلى تضخم جامح، عند عدم التحكم به ومراقبته¹

وينشأ هذا التضخم نتيجة:

- انهيار النشاط الاقتصادي

- عدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور

- الحروب المدمرة

- لجوء الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة بشكل حاد، وذلك للتخلص من التزاماتها الخارجية وخاصة

إن كانت ناشئة بسبب الحرب

2-التضخم الزاحف أو التدريجي أو المتسلق:

ويقصد به الارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل متوسط، وهذا النوع من التضخم عليه خلاف بين الاقتصاديين، حيث يرى بعضهم في نسبة الارتفاع البسيطة في الأسعار نماء للاقتصاد، ففي أوقات التضخم الزاحف ترتفع أسعار السلع قبل ارتفاع أسعار الموارد فيؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح مما يدفع رجال الأعمال إلى زيادة الاستثمارات بينما يرى البعض الآخر أن الآثار التراكمية لمثل هذا التضخم تكون شديدة، كما أن التضخم الزاحف يتضاعف بسرعة ويؤدي إلى التضخم الشديد الجامح. ويؤدي هذا النوع من التضخم إلى:

- الزيادة الطبيعية للسكان وتطور احتياجاتهم، دون أن يواكب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات

لتلبية هذه الاحتياجات

- تمويل قسم من الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج أو المعادن الثمينة

- تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال

- يتسم هذا النوع من التضخم بحدوث ارتفاع بطيء ولكنه مستمر في مستوى الأسعار.

¹وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع/ عمان، 2010 ص 03.

ثانياً: من حيث موقف الحكومة منه:

يمكن تقسيم التضخم من حيث مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد وذلك لمعالجة والقضاء على الأسباب المؤدية للتضخم وينقسم هذا الأخير بدوره الى: ¹

1- التضخم المكبوت (المقيد):

و هو عبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار ثابتاً بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن يسبب ارتفاع (انفجاري) في الأسعار في مرحلة لاحقة ويسود هذا النوع من التضخم في البلدان ذات الاقتصاد المخطط والتي تهيمن الدولة فيها على الاقتصاد، ويحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وبخاصة عندما تصدر الدولة نقوداً وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية (القطع النادر) ² والمنطقي في هذه الحالة أن ترتفع الأسعار، لكن الدولة المسيطرة على الاقتصاد تلجأ إلى التحديد الإجباري لأسعار السلع والخدمات بأقل من السعر الذي يمكن أن يسود في حال تفاعل العرض والطلب بشكل حر دون تدخل من الدولة، وهذا ما كان يحصل في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية في ظل النظام الاشتراكي.

ولمواجهة زيادة الطلب تقوم الدولة بتحديد حصص استهلاكية (مخصصات) لكل فرد من السلع والخدمات، وهذا ما يسمى بالتضخم المكبوت ³.

وعندما تلغي الدولة قرار التسعير الإجباري للسلع والخدمات، فإن القوة الشرائية المتاحة للأفراد تتحول إلى طلب فعال يؤدي إلى حدوث تضخم كبير وارتفاع انفجاري للأسعار.

2-التضخم الطليق:

وهذا التضخم بعكس التضخم الكامن أو المكبوت، حيث أن الحكومة في هذا النوع من التضخم لا تتدخل لمنع ارتفاع الأسعار فيترك طليقاً، فتظهر نتيجته بارتفاع الأسعار شيئاً فشيئاً، ويتميز هذا التضخم بارتفاع سافر للأسعار والأجور والنفقات، وذلك دون أي تدخل من السلطات وبالتالي مطالبة العمال برفع

¹ وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص 04

² مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، ط1، دار البحث للطباعة والنشر، 1989 ص 179

³ اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر، عمان،

الأجور بناء على ارتفاع الأسعار، يدفع المستثمرين والمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية التكاليف، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الحاجات الاستهلاكية¹.

ثالثاً: من حيث المصادر والأسباب والظروف المساعدة

تحدد بعض أنواع التضخم حسب المصادر والأسباب التي تم التطرق إليها في النظريات وبدورها تؤدي إلى انتشار التضخم، وحسب الظواهر والظروف المساعدة على ذلك، ونجد من خلال هذا الجانب الأنواع التالية:

1- التضخم الطبيعي الاستثنائي: ²

وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل، والبراكين، أو انتشار الأوبئة والأمراض، أو بسبب الفيضانات والأعاصير...، فهذه الظروف وغيرها قد تكون حافزاً لظهور الاتجاهات التضخمية وانتشارها، كما حدث نهاية سنة 2004 اثر الزلزال والمد البحري لتسونامي الذي أصاب دول جنوب شرق آسيا، حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات خيالية تصل إلى آلاف الأضعاف.

2-تضخم الطلب:

هو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي، ويحدث هذا النوع في حالة عجز الميزانية العامة للدولة، حيث تزيد إنفاقات الحكومة على إيراداتها فتضطر إلى زيادة الكتلة النقدية.

3- تضخم التكاليف:

وينشأ هذا النوع من التضخم، عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الناتج الحدي لها³. إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور بفضل النقابات العمالية القوية إلى ارتفاع مستويات الأسعار عندما لا يقابل هذه الزيادة إنتاجية في العمل في بعض القطاعات الرئيسية داخل الاقتصاد الوطني، ويفترض هذا التحليل سيادة المنافسة غير التامة في كل من سوق العمل وسوق السلع أي توفر النقابات العمالية القوية في سوق العمل، مع توفر اتحادات أرباب أعمال قوية في سوق السلع.

¹ وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص12

²غازي حسين عناية، التضخم المالي، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006 ص63

³جمال خريس، ايمن ابو خضير، عماد خصاونة، النقود والبنوك، ط1، دارالميسرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان،

و يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأجور الاسمية، ما يدفع النقابات العمالية إلى التدخل عن طريق المساومة ورفع الأجور الاسمية لأعضائها لتصل بها إلى مستواها الحقيقي السابق، ومن ثم سيعمل أرباب الأعمال إلى نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منجاتهم، وهكذا سيستمر لولب الأجور والأسعار بالارتفاع متسببا في حصول تضخم التكاليف. و يطلق مفهوم تضخم الأجور على العامل الأول الذي تسبب في انتقال دالة العرض الكلي وما نجم عنه من ارتفاع في مستويات الأجور، تمييزا له عن تضخم الأرباح الذي تسبب عن العامل الثاني، أي قوة اتحادات أرباب الأعمال في نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك. وعلى ذلك يعتبر تضخم التكاليف عبارة عن مزيج من تضخم الأجور وتضخم الأرباح.

كما يمكن أن يحصل تضخم التكاليف مع ارتفاع إنتاجية العمل ولكن عند مستوى توظيف أقل، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار، مع ثبات عرض النقود، إلى تقليل كمية النقود لغرض المعاملات، وتخفض القدرة الشرائية للمستهلكين ويصبح عدد السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس كمية النقود أقل من السابق، ويتحدد مستوى الإنتاج أقل من السابق، ومن ثم انخفاض المستوى المطلوب من العمال لإنتاج الكمية الجديدة، والذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع الناتج الحدي للعمل، استنادا إلى قانون تناقص الإنتاجية، أي كلما زاد عدد الوحدات المستخدمة من العمل كلما انخفضت إنتاجيتها، وكلما قل العدد زادت إنتاجيتها، وسيؤدي انخفاض عدد العمال المستخدمين إلى استعداد أرباب الأعمال إلى رفع الأجور الاسمية. وفي الحقيقة فإن ليس من السهل دوما تصحيح ومعالجة التضخم الناشئ عن التكاليف. وعادة ما يصعب فصله عن التضخم بالطلب، فبارتفاع الأجور أو الأرباح يرتفع عائد الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية. وعلى العكس فارتفاع الطلب لا يمكن أن يؤثر على تكاليف الإنتاج.

4- التضخم المستورد¹:

ويظهر هذا النوع من التضخم في البلدان الصغيرة والنامية، والتي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج، فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المصنعة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة. ويمكن حساب نسبة التضخم المستورد كما يلي:

التضخم المستورد = (قيمة الواردات - قيمة الناتج الوطني الإجمالي). التضخم العالمي

¹ اسماعيل عبد الرحمان، حربي موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 152.

إذا افترضنا أن قيمة الواردات لدولة ما في سنة 2005 تساوي 5 بليون دولار، وأن الناتج الوطني الإجمالي يساوي 25 بليون دولار فإن التضخم المستورد في هذه الدولة لعام 2005 يكون: %12 وأن التضخم العالمي $12.25 \times 5 = 2.4\%$ أي أن التضخم العالمي 12% يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار للدولة تعادل 2.4% بالإضافة إلى الزيادة الناجمة عن أسباب محلية في الدولة.

5- التضخم الذاتي¹:

وهو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية، لا يرجع لعوامل فائض الطلب، إنما إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية. كما حصل هذا في الولايات المتحدة ما بين 1957م-1960م، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعات متوالية لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق.

6- التضخم الدوري (الحركي)²:

وهو سمة من سمات النظام الرأسمالي، بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة كالأزمات الاقتصادية، التي تحدث عادة بين فترة وأخرى.

رابعا: من حيث القطاعات الاقتصادية.

هناك من يحدد بعض أنواع التضخم حسب القطاعات الاقتصادية إلى:

1-التضخم السلعي:

و هذا النوع من التضخم يصيب قطاع صناعات الاستهلاك، وهو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية على الادخار.

2-التضخم الربحي:

يحدث هذا النوع من التضخم عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجور، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست محددة بسقف معين على عكس الأجور التي تكون في حدود معتبرة ووفق درجات معينة، وتكون محددة بسقف.

¹بوشاشي بوعلام، الامين في الاقتصاد، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة، ص 237

²عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع،

3-التضخم الرأسمالي:

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع الاستثمار، ويعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وبالتالي تحدث أرباح كبيرة في كلا من قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

4-التضخم الدخلي:

وهذا يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع الأجور للعمال، وكذلك تكاليف الحصول على المواد الأولية، وغيرها من العوامل المسببة في زيادة هذه النفقات¹.

5-التضخم الأجرى:

وهو التضخم الذي ينشأ بسبب التوسع بزيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.

6-التضخم الانفاقي:

وهو التضخم الذي ينشأ بسبب الزيادة في الإنفاق العام والفردى، مما يؤدي إلى تضخم إنفاقي كبير يسبب عجز في الميزانية العامة². ورغم ذلك فإن الكثير من المراجع تولي اهتمامها الأكبر في تقسيم أنواع التضخم إلى أربعة أقسام رئيسية وهي:

أ- التضخم الطليق المكشوف أو الظاهر

ب- التضخم المقيد (المكبوت)

ج- التضخم الزاحف

د- التضخم الجامح

المطلب الثاني مؤشرات التضخم وطرق قياسه

الفرع الأول: مؤشرات التضخم

من منطلق ما يعبر عن ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني من خلال الارتفاع الذي يطرأ على أسعار السلع والخدمات أو الانخفاض الذي يحدث في الفترة الشرائية للنقود يكون لدينا أبسط طريق للاستدلال على وجود اتجاهات تضخمية في الاقتصاد الوطني هو قياس حركة الأسعار بالنسبة للحالة الأولى، لكن قبل التطرق إلى هذه المؤشرات التي تقيس الضغوط التضخمية، لابد أن نعرض على مختلف المفاهيم الأساسية فيما يتعلق بالأرقام القياسية المستعملة في حساب هذه المؤشرات

¹غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص63

²وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص32

أولاً: مؤشر الأرقام القياسية للاستهلاك

يعتمد هذا المؤشر على التمييز بين الحقائق القيمية في سنوات المقارنة (أو السنوات الجارية) وتلك التي يتم تثبيتها في سنة معينة باعتبارها سنة الأساس، ويفترض بهذه السنة أن تكون سنة عادية أو طبيعية من حيث تقلبات الأسواق والظروف الأخرى السائدة داخل الاقتصاد أو المحيطة به، مع اختيار مجموعة من السلع (سلة استهلاك) تعكس التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع لحساب هذا المؤشر، لعل أهم الأرقام القياسية للأسعار هي:

الرقم القياسي لأسعار الجملة

الرقم القياسي لأسعار التجزئة

إلا أنه يوجد اختلاف كبير بين معظم الاقتصاديين، حول أفضل أنواع الأرقام القياسية، فمنهم من يرى أن الرقم القياسي لأسعار التجزئة هو الأفضل، باعتباره يعكس القوة الشرائية للمستهلكين، في حين أن البعض الآخر يفضل استخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة لتعبيره عن مستوى معيشة الأفراد، إلا أن الرقم القياسي الضمني الذي يمثل الرقم القياسي لنفقات المعيشة يعد من أكثر الأرقام القياسية استخداماً.

1. الرقم القياسي البسيط

الرقم القياسي التجميعي البسيط¹ هو عبارة عن حاصل قسمة مجموع أسعار السلع في سنة المقارنة على مجموع أسعار نفس السلع في سنة الأساس، حسب المعادلة التالية:

$$I = \frac{\sum pn \times 100}{\sum p_0}$$

الرقم القياسي البسيط

$\sum pn$: أسعار سنة المقارنة

$\sum p_0$: أسعار سنة الأساس

ثم نجري بعد ذلك عملي استخراج الوسط الحسابي بجمع الأسعار القياسية للسلع موضوع المقارنة، ويكون هذا الرقم الذي يستخرج بموجب هذه الطريقة هو الرقم القياسي لمستوى الأسعار العام للسلع التي يمكن بحثها، ولكن يعاب على هذا الرقم القياسي البسيط بأنه يعطي نفس الأهمية النسبية للسلع المراد تقيس أسعارها لذلك نستخدم أيضاً الطريقة الثانية وهي طريقة الأسعار القياسية المرجحة.

ثانياً: الرقم القياسي المرجح

¹- cherstainottavj, « Monnaie et financement de l'économie » hachattesupérieur paris, 2014 5ème édition, p140

كلمة مرجح تشير إلى أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار، وفي هذا الإطار اقترح لاسبير سنة 1864م، ترجيح الرقم القياسي التجميعي للأسعار بكميات فترة الأساس. يستخدم هذا الرقم للتغلب على عيوب الرقم التجميعي البسيط وفي هذه الطريقة يمكننا أن نرجح بكميات فترة الأساس أو فترة المقارنة أو معدل أكثر من فترة، ولهذا نجد أنفسنا أمام عدة طرق لحساب الرقم القياسي التجميعي المرجح أهمها وأكثرها شيوعاً¹.

أ- رقم لاسبير: في هذا الرقم يتم ترجيح بكميات فترة المقارنة ولهذا يعرف الرقم أيضا باسم أسلوب

$$I = \frac{\sum p_n Q_0 \times 100}{\sum p_0 Q_0}$$

سنة الأساس ويمكن تعريف هذا الرقم كما يلي:
الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس

$\sum p_n Q_0$: تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة

$\sum p_0 Q_0$: تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس.

2- رقم باش: في هذا الرقم يتم ترجيح الأسعار في فترة المقارنة وفترة الأساس بكميات فترة المقارنة

ولهذا تعرف هذه الطريقة بطريقة فترة المقارنة. الرقم القياسي التجميعي المرجح بكميات فترة المقارنة

$$I = \frac{\sum p_n Q_n \times 100}{\sum p_0 Q_0}$$

$\sum p_n Q_n$: قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة

$\sum p_0 Q_0$: تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس

الفرع الثاني: المؤشر المكش (المنخفض)

يختلف مخفض الناتج الإجمالي GDP Deflator عن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بأنه لا يقتصر على قياس التغيرات في بعض أسعار السلع الاستهلاكية وبعض الخدمات وإنما يأخذ في الحسبان جميع السلع الاستهلاكية والخدمات إضافة إلى جميع السلع النهائية والخدمات التي تدخل في الناتج المحلي، بالتالي يعتبر مؤشراً أوسع للسعر من (CPI) وهو مصمم لقياس تغيير السعر المتوسط لسلة السوق من السلع التي تدخل في حساب GDF وللحصول على قيمة المخفض لدينا الصيغة التالية:

مستوى السعر الضمني (مخفض GDP) = [(الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) / الناتج المحلي الإجمالي

(الحقيقي)]

¹sylvieDiatkine, « théorie et politiques monétaires », Armand colin paris, 1995, p 132 – 133

ويختلف المؤشران (المنخفض والرقم القياسي أسعار الاستهلاك) في نقاط عديدة:
أولاً: أن مؤشر سعر الاستهلاك (CPI) يعكس أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلكين فقط، بينما يعكس مؤشر المنخفض أسعار كافة السلع والخدمات (الاستهلاكية، الإنتاجية) المنتجة محلياً¹.
ثانياً: إن أسعار السلع والخدمات المصدرة لا تدخل في (CPI) ولكنها تدخل في مؤشر منخفض، بينما أسعار السلع والخدمات المستوردة تدخل في (CPI) ولكنها لا تدخل في مؤشر المنخفض.

1. في مؤشر (CPI) يقارن السعر الجاري لسنة ثابتة بكافة محتوياتها من السلع والخدمات بسعر السنة نفسها ودون تغيير في سنة الأساس، بينما في مؤشر المنخفض يقارن السعر الجاري لمجموعة من السلع والخدمات المنتجة بسعر نفس المجموعة في سنة الأساس ولكن بتغيير بعض محتوياتها وبالتالي فإن في (CPI) تكون السلع والخدمات التي تحتويها السنة ثابتة بينما في المنخفض تكون السلع والخدمات قابلة للتغيير وهي تتبدل تلقائياً.

2. إن الغرض من استخدام أي من المؤشرين يختلف عن الآخر، فمثلاً عند البحث عن تحديد الدخل.
3. الحقيقي وتأثير ارتفاع الأسعار على الدخل النقدي للمستهلك يفضل استخدام (CPI) لأنه يتضمن فقط أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلكين، ولكن عند قياس معدل التضخم في الاقتصاد بشكل عام يفضل استخدام أسلوب المنخفض لأنه يتضمن مجموعة أوسع من السلع والخدمات (الاستهلاكية والإنتاجية) التي يتم تسويقها

4. وعليه فإن تحديد معدل التضخم من خلال تغيير (CPI) قد يعتبر مضللاً في نتائجه الحقيقية خاصة مع التفاوت الكبير الذي قد يظهر فيما بين حركات أسعار بعض السلع والخدمات المهمة في الاقتصاد وتغيرات كميات هذه السلع والخدمات فمثلاً في العقدين الأخيرين هبطت أسعار الحواسيب الآلية بشدة بينما ازدادت كميات مبيعاتها بسرعة، وبذلك لا يعتبر (CPI) قياساً كاملاً لتكلفة المعيشة² وذلك لأسباب مختلفة منها:

مع تغيير الأسعار من سنة إلى أخرى وبشكل غير متناسب ترتفع أسعار بعض السلع أكثر من أسعار غيرها أو حتى قد تنخفض أسعار سلع معينة، فتعوض مع تأثير السلع الأرخص السلع الأعلى سعراً، فيخرج (CPI) بتقدير أكبر لمستوى تكلفة المعيشة بسبب إهمال هذا التأثير.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، دار الجامعة، الإسكندرية - مصر، 2013 ص 141

² سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، "النقد والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2010، ص 192 - 194

ثالثاً: أن مؤشر سعر الاستهلاك (CPI) يعكس أسعار السلع والخدمات المشتريات من قبل المستهلكين فقط، بينما يعكس مؤشر المنخفض أسعار كافة السلع والخدمات (الاستهلاكية، الإنتاجية) المنتجة محلياً. رابعاً: إن أسعار السلع والخدمات المصدرة لا تدخل في (CPI) ولكنها تدخل في مؤشر منخفض، بينما أسعار السلع والخدمات المستوردة تدخل في (CPI) ولكنها لا تدخل في مؤشر المنخفض. خامساً: في مؤشر (CPI) يقارن السعر الجاري لسنة ثابتة بكافة محتوياتها من السلع والخدمات بسعر السنة نفسها ودون تغيير في سنة الأساس، بينما في مؤشر المنخفض يقارن السعر الجاري لمجموعة من السلع والخدمات المنتجة بسعر نفس المجموعة في سنة الأساس ولكن بتغيير بعض محتوياتها وبالتالي فإن في (CPI) تكون السلع والخدمات التي تحتويها السنة ثابتة بينما في المنخفض تكون السلع والخدمات قابلة للتغيير وهي تتبدل تلقائياً.

سادساً: إن الغرض من استخدام أي من المؤشرين يختلف عن الآخر، فمثلاً عند البحث عن تحديد الدخل الحقيقي وتأثير ارتفاع الأسعار على الدخل النقدي للمستهلك يفضل استخدام (CPI) لأنه يتضمن فقط أسعار السلع والخدمات المشتريات من قبل المستهلكين، ولكن عند قياس معدل التضخم في الاقتصاد بشكل عام يفضل استخدام أسلوب المنخفض لأنه يتضمن مجموعة أوسع من السلع والخدمات (الاستهلاكية والإنتاجية) التي يتم تسويقها¹.

وعليه فإن تحديد معدل التضخم من خلال تغيير (CPI) قد يعتبر مضللاً في نتائجه الحقيقية خاصة مع التفاوت الكبير الذي قد يظهر فيما بين حركات أسعار بعض السلع والخدمات المهمة في الاقتصاد وتغيرات كميات هذه السلع والخدمات فمثلاً في العقدين الأخيرين هبطت أسعار الحواسيب الآلية بشدة بينما ازدادت كميات مبيعاتها بسرعة، وبذلك لا يعتبر (CPI) قياساً كاملاً لتكلفة المعيشة وذلك لأسباب مختلفة منها: مع تغيير الأسعار من سنة إلى أخرى وبشكل غير متناسب ترتفع أسعار بعض السلع أكثر من أسعار غيرها أو حتى قد تنخفض أسعار سلع معينة، فتعوض مع تأثير السلع الأرخص السلع الأعلى سعراً، فيخرج (CPI) بتقدير أكبر لمستوى تكلفة المعيشة بسبب إهمال هذا التأثير. مع إدخال سلع جديدة يظهر تنوع أكبر، وهذا ما يقلل من الإنفاق لتحقيق نفس المستوى المعيشي، وهنا لا يعكس (CPI) القوة الشرائية للدخل. وهكذا مع تغيير نوعي غير متجانس أو غير مقاس تظهر علاقة طردية بين تغيير النوعية والقوة الشرائية للدخل المنفقة، مع افتراض ثبات سعر السلعة عند تدهور نوعية سلعة ما من سنة إلى أخرى فإن قيمة العملة المنفقة تنخفض (مع ثبات سعر السلعة)، وبالعكس عند تطوير النوعية كزيادة القوة

¹ أحمد عزت عزلال "اقتصاديات النقود والمصارف"، دار النهضة العربية، لبنان، ، 2002 ص 308

الإحصائية للسيارة أو توفير أكثر للوقود، ترتفع قيمة العملة المنفقة. وعلى ما سبق فإن مؤشر المنخفض قد يعكس واقع التضخم بشكل أفضل من (CPI) وذلك لشمولية هذا المؤشر لمجال أوسع من السلع والخدمات وإمكانية تعدده حسب المجموعات التي يقررها الباحث.

الفرع الثالث: مؤشر الفجوة التضخمية

تعد الفجوة التضخمية من أهم المصطلحات التي أوردها "كينز" في إطار تحليله للتضخم، ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية هو محاولة استخدامها في قياس الضغوط إلى المستوى العام للأسعار بحيث اعتبرها "كينز" بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول "كينز" في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابيا بوحدات نقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني، وقد اعتمد "كينز" في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال التوازن في أسواق عوامل الإنتاج، وتحدث الفجوة التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الزيادة في حجم الأنفاق الوطني محسوبا بالأسعار الثابتة كما يحدث فائض في المعروض النقدي نتيجة زيادة كمية النقود في الاقتصاد عن تلك النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية¹. وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية فيما يلي:

أولاً: معيار فائض الطلب

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكنزوية في الطلب الفعال فإن فائض الطلب سينعكس في صورة ارتفاع المستوى العام أين سيواجه الاقتصاد حالة تضخم بحت، وبالتالي فإن الفجوة التضخمية المتوقعة في المستقبل هي القيمة الكلية المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة للفترة المقبلة مقاسه بأسعار فترة الأساس مطروحة من مقدار الطلب الفعال والمتوقع والمقاس بالأسعار الجارية، كما هو موضح في المعادلة التالية²

$$D = (CP + Cg + I) - yt$$

حيث أن:

إجمالي فائض الطلب.

CP: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، 2010 ص 225

² Gregory N. " Mankiw Traduction de la 5e édition américaine par Jean Houard", « macroéconomie », Edition DE Boeck Université s.a, paris 3e édition, 2003, p 123.

Cg: الاستهلاك الحكومي بالأسعار الجارية.

I: الاستثمار بالأسعار الجارية.

Yt: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

وبالتالي فإن التضخم وفقا لهذا المعيار هو زيادة الطلب الفعال بالأسعار الجارية عن الناتج المحلي الحقيقي وإلا يطلق عليه فائض الطلب.

ثانيا: معيار الإفراط النقدي

ويعبر عن هذا المعيار عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم، وهو يسند إلى نظرية كمية النقود المعاصرة، التي ترى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الإستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الأسعار، وهو ما يمكننا من تحديد حجم الإفراط النقدي المتولد من التضخم، ويعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\lambda = \frac{M}{Y}$$

$$M_j = Y\lambda t - M_t \dots \dots (1)$$

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي

M: كمية النقود

Y: الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ويتم حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الملائم الضروري للمحافظة على استقرار الأسعار على النحو التالي:

Mj: حجم الإفراط النقدي

وبالتالي فإن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل يمثل إفراطا نقديا يكون وراء ارتفاع الأسعار، واستمرار هذا الفائض وتصاعده يكون وراء استمرار الارتفاع في الأسعار¹.

ثالثا: معيار معامل الاستقرار النقدي

يستند هذا المعيار في قياس فجوة التضخم على أفكار النظرية الكمية للنقود المعاصرة (فريدمان)، والتي ربطت التضخم إلى الاختلال في العلاقة بين التغير في كمية النقود المعروضة و التغير في الناتج الوطني الحقيقي، وحسب هذا المعيار بناء على أفكار النظرية الحديثة للنقود يكون هناك تضخم في

¹érardBramoullé, Dominique Augey, " Econome monétaire ",éditions DALLOZ, 1998, paris, p49

الاقتصاد مما يتولد فائض الطلب على السلع والخدمات يدفع المستوى العام للأسعار نحو الإرتفاع، يرجع ذلك أساسا إلى الاختلال بين سوق النقود وسوق السلع والخدمات، أما معامل الاستقرار النقدي يأخذ المعادلة التالية: بحيث أن:

$$B = \frac{\Delta M}{M} \times \lambda = \frac{\Delta M}{Y}$$

B: مؤشر الاستقرار النقدي .

ΔM : التغير في كمية النقود

M: كمية النقود.

ΔY : التغير في الناتج الوطني الحقيقي

Y: الناتج الوطني الحقيقي.

وحسب هذا المؤشر يكون الاقتصاد الوطني في حالة توازن إذا تساوت نسبة التغير في كمية النقود مع نسبة التغير في الناتج المحلي الحقيقي، وكلما تجاوز هذا المؤشر قيمة الواحد موجب يدل ذلك على بداية في تفاقم حدة ظاهرة التضخم

المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية حول التضخم

الفرع الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية:

الفكر العربي يبين الاقتصاد العربي (نقي الدين احمد " 1365-1461") أن زيادة في الأسعار في مصر في ذلك الوقت كان سببه زيادة النقد المتداول أي وجود علاقة طردية بين ارتفاع الأسعار وزيادة النقد، وتطورت هذه الفكرة على يد الاقتصادي (1530 bodin johi-1956) الذي يفسر الارتفاع الحاد في الأسعار إلى تدفق المعادن النفيسة فيفرنسا من أمريكا مرورا بإسبانيا¹.

وفي القرن التاسع عشر شهدت انجلترا ارتفاعا في الأسعار نتيجة توقفها عن العمل بنظام الذهب، وقد رأى (henri thornton " 1790-1815") بأن ارتفاع الأسعار كان ناتجا عن الإفراط في إصدار النقود الورقية، وفي تلك الفترة نفسها قدم الانجليزي (davi drecardau 1872-1923) "نظرية الكمية في صورتها الأولية، وقد وصل إلى نفس النتائج التي وصل إليها الاقتصاديين السابقين وهو وجود علاقة طردية بين المستوى العام وكمية النقود².

¹Gilles jacoud/ la monnie dans l'economie, 3emediton 1994, p 165.

²صباحي تادرس قريصة و احمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص206

أن هذه الأفكار السابقة ما هي إلا بداية للنظرية الكمية في مفهومها الجديد حيث يعتبر الكلاسيكيون أول من تطرق إلى ظاهرة التضخم من خلال نظرية كمية النقود التي حاولت تفسير تغيرات المستوى العام للأسعار وعلاقتها بكمية النقود، فيرى أصحاب هذه النظرية أن التغيرات في الأسعار تكون في نفس الاتجاه الذي تتغير فيه كمية النقود وبالنسبة نفسها¹.

مرت هذه النظرية بعد مراحل وكان Irving Fisher أول من صاغ معادلة رياضية عن هذه النظرية وتسمى بمعادلة التبادل والتي تحولت إلى معادلة الأرصدة النقدية على أيدي علماء مدرسة كمبرج حيث تطرق فيشر إلى:

1. سرعة تداول النقود: أضاف فيشر عنصر سرعة دوران النقود واعتبره المفهوم الأساسي لهذه النظرية حيث يمكن تعريفه بأنه عدد المرات التي تدورها وحدة النقد خلال فترة زمنية معينة من الزمن،² نتيجة لعملية البيع والشراء.

2. مفهوم نظرية فيشر: معادلة فيشر تستخدم كأداة تحليلية لشرح وتفسير العلاقة بين كمية النقود

والمستوى العام للأسعار وهي كالاتي

$$: MV = PQ$$

M: كمية النقود المتداولة .

V: سرعة تداول النقود.

Q: حجم المعاملات.

P: المستوى العام للأسعار.

ركز فيشر في معادلاته عن فكرة أن الأشخاص يقومون بالطلب على النقود لتحقيق عدد من المبادلات أو المعاملات وتكون كمية النقود المطلوبة هي عدد المعاملات مضروبة في المستوى العام للأسعار (P.Q)، ولكن ليس هنا المقدار هو الكمية اللازمة في الاقتصاد لأن كل وحدة نقد تسمح لنا بتحقيق فرد معين من المبادلات بفضل تداولها المستمر،³ وبالتالي يصبح لدينا كمية النقود اللازمة:

$$M = (Q \times P) / v$$

لذلك يجب علينا ان تكون مجموع المبادلات التي تمت في فترة معينة مساوية لمجموع الأنفاق النقدي

خلال نفس الفترة.

¹ نفس المرجع، ص214.

² ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008ص83.

³ أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ، 1986ص114.

3. مدرسة كمبرج: جاءت هذه النظرية لتغطية النقص الذي تميزت به نظرية فيشر والذي يتمثل في إهمالها للطلب على النقود، حيث اعتبرت أن التغيير في كمية النقود من جانب العرض فقط وأنه هو المحدد الأساسي لكمية النقود، واعتبرت أيضا أن الطلب على النقود ثابت ومرتبب باحتياجات الأفراد. لهذه الأسباب أدخل الكلاسيك الجدد وظيفة أخرى للنقود باعتبارها وسيلة للتبادل فهي أيضا تتمثل في دورها كمخزن للقيمة، ومن هنا يخلق لدينا طلب آخر على النقود بالنظر إلى وظيفتها الثانية وهو طلب الأفراد للأرصدة النقدية السائلة وهذا ما أسماه مارشال بالترفضيل النقدي .

الترفضيل النقدي: يعتبر من أهم التعديلات التي جاءت بها نظرية كمبرج وقد عرف مارشال الطلب على النقود على انه الكمية من القوة الشرائية التي يريد الأفراد الاحتفاظ بها في أي وقت وفي شكل سائل¹ ويرى مارشال أن الطلب على النقود يعود بصفة أساسية إلى دافع الدخل، وهذا ما يدل على لجوء الأشخاص إلى الاحتفاظ بجزء من دخلهم على شكل سائل لمواجهة نفقاتهم المستقبلية ويختلف هذا الاحتفاظ من شخص إلى آخر حسب مستوى الدخل، نحصل على معادلة كمبرج للطلب على النقود انطلاقا من معادلة فيشر للمعاملات:

$$MV=PQ$$

نقوم بتعويض حجم المبادلات Q بحجم الدخل الحقيقي في المعادل فنتحصل على:

$$MV=PY \longrightarrow M= py 1/v$$

نسبة التفضيل النقدي ويرمز لها بالرمز k ونلاحظ أن العلاقة بين التفضيل النقدي وسرعة دوران النقود عكسية، وتصبح معادلة نموذج كمبرج النهائية حيث:

$$Md= pyk$$

Md : الطلب على النقود؛

P : مستوى عام للأسعار

Y : حجم الدخل الحقيقي

K : نسبة التفضيل النقدي.

الفرع الثاني: النظرية الكينزية:

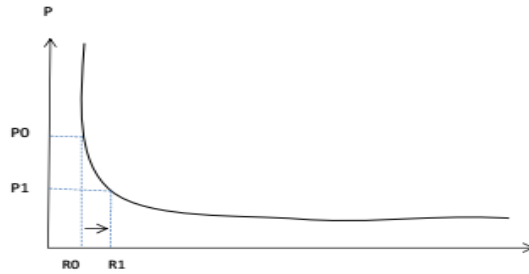
مع ظهور الأزمة المالية سنة 1929 وما نتج عنها من كساد للسلع وزيادة نسبة البطالة وتوقف الإنتاج حيث باتت النظرية الكلاسيكية غير صالحة في هذا الظرف قدم كينز أفكار جديدة حيث يؤكد كينز أن التغيير في المستوى العام للأسعار راجع بصفة رئيسية إلى تغيرات سعر الفائدة والتفاوت بين الاستثمار

¹زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ، 1994 ص188.

والادخار حيث أن عندما يتساوى الادخار والاستثمار عند سعر الفائدة التوازني الذي يكون مساويا للسعر النقدي، وتستقر الأسعار وتصبح ثابتة ولكن يرى كينز أنه ليس بالضرورة أن يكون الادخار مساويا للاستثمار من الممكن وجود فرق بينهما وهذا الاختلاف هو الذي بدوره يعيد التوازن بين الادخار والاستثمار، وهذا ما اسماه بالطلب الكلي الفعال وهو الذي يشمل كل المبالغ من طرف جميع الوحدات الاقتصادية، فاعتبر الكثير أن الطلب هو المحدد الرئيسي للدخل ومستوى الإنتاج وحجم العماله وبالتالي المستوى العام للأسعار ويتكون هذا الطلب على السلع الاستثمارية بالإضافة إلى الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية¹.

نجد أن الفائدة عند كينز يلعب دورا هاما إلى جانب كمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار (الشكل 1 يوضح ذلك)

الشكل: 01 العلاقة بين الأسعار وسعر الفائدة



المصدر: بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط، 2006، الجزائر 2، ص56.

حيث نميز حالتين:

الحالة الأولى: إذا كان الاستثمار اكبر من الادخار بسبب انخفاض سعر الفائدة، في هذه الحالة يلجأ المستثمرين إلى تمويل أنشطتهم عن طريق الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية وبالتالي زيادة أسعارها وزيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة وينتج عن ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي بدوره يشجع المستثمرين على رفع وزيادة استثماراتهم للحصول على أرباح أكثر وتستمر الأسعار في التضخم².

¹ وديع طورس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، ص255.

² محمد عبد المنعم/احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والمعرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، 2000 ص129.

الحالة الثانية: يحدث العكس عندما يكون سعر الفائدة مرتفع مما يجعل المستثمر يقلل من استثماراته لتجنب الخسائر ويصبح الادخار أكبر من الاستثمار مما ينتج عن هذا انخفاض في الطلب ونقص في الدخل مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار ويمكن للسلطة النقدية معالجة هذا الوضع عن طريق التحكم بسعر الفائدة وتخفيضه بزيادة عرض النقود.

الفرع الثالث: النظرية النقدية للمعاصرة.

1. تحليل نظرية كمية النقود الحديثة: قدم فريدمان تعريفاً للتضخم مشابهاً لتفسير النظرية الكمية، ولكن أكثر عمقاً وتطوراً منها حيث يشير إلى أن السبب الأساسي لظهور التضخم هو كمية النقود حيث اعتبر التضخم ظاهرة نقدية .

ومنه يمكن القول أن فريدمان أعاد أهمية السياسة النقدية من جديد ورفض وجود علاقة بين ارتفاع الأسعار وزيادة الأجور، كما ينفي وجود علاقة بين التضخم والبطالة .

إذن بالنسبة للنقديين التضخم ينشأ نتيجة الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها وبما أن عرض النقود مستقل وهو متغير خارجي تتحكم فيه السلطات النقدية، ذهب فريدمان إلى الاهتمام على وجه الخصوص بالطلب على النقود باعتباره المؤثر الأساسي في المستوى العامل لأسعار ودراسة محددات الطلب على الكمية النقدية لدى الأفراد¹.

كل هذا لا يلغي أهمية تغير عرض النقود وتأثيره على مستوى الأسعار حيث أكد فريدمان أنه عند الزيادة في عرض النقود يقوم الأشخاص بالتخلص من هذا الفائض عن طريق زيادة إنفاقهم مما يجعل الأسعار ترتفع ولهذا السبب يرجع النقديين عملية محاربة التضخم وتحقيق ثبات الأسعار إلى السلطة النقدية حيث تفعل هذه الأخيرة على مراقبة كمية النقود وجعل معدلها يتناسب دوماً مع عدد السكان وحجم الإنتاج.

2. الطلب على النقود لفريدمان: يخضع طلب النقود لفريدمان وفقاً للمتغيرات التالية:

أ- الثروة الكلية: التي تتمثل في العناصر الاقتصادية المختلفة وهي المحدد الرئيسي للطلب على النقود وتشمل كافة العناصر البشرية وقد ذكر فريدمان خمسة عناصر مكونة للثروة -النقود الأصول النقدية، أي السندات ذات الدخل الثابت -الأصول المالية أي الأسهم -الأصول الطبيعية أي رأس المال العيني -رأس المال البشري².

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2002ص.83

² سهير محمود معنوق، النظريات والسياسات النقدية، دار المصرية للكتاب، القاهرة، ط1، 1989ص152

ب- تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة التي يحصل عليها منها، فهذه المنفعة تحدد بالدخل الذي يعود من هذه الأصول .وبالنسبة للسندات فهي تدر عائدا ثابتا في شكل نسبة من قيمها الاسمية ويكون سعر الفائدة سنويا أما بالنسبة للأسهم فعوائدها تتمثل في الأرباح السنوية.

ج- ترتيب الأفضليات، حيث أن العنصر الاقتصادي لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائده بل هناك من يحكمه نتيجة اعتبارات معينة تتعلق بالأذواق وترتيب الأفضليات التي تفرض عليها بعض المرات اختيارا معينا قد يختلف عن ذلك. دالة الطلب على النقود: لقد توصل فريدمان إلى أن الطلب على النقود هو دالة في ثروة الفرد ومعدل العائد المتوقع لكل أجل من هذه الثروة، وقام بإعطاء الصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود كالآتي:

$$M = f(p, Rb, Re, \frac{1}{b}, \frac{Dp}{Dt}, w, v)$$

حيث p مستوى الأسعار .

Rb: سندات،

Re: أسهم، Dp/Dt،

1/b: أصول طبيعية،

w: رأس المال البشري،

u: ترتيب الأفضليات.

الفرع الرابع: النظريات الحديثة المفسرة للتضخم:

أن ظهور أزمة التضخم الركودي في نهاية الستينات تعتبر بمثابة انقلاب اقتصادي بالنسبة للأفكار والنظريات التي كانت سائدة في ذلك الوقت مما أدى إلى بروز مدارس ونظريات جديدة تباينت وجهات نظرها، لكن ما ميزها في مجملها اختلافها مع الفكر الكينزي ومن بين هذه النظريات:

1. مدرسة اقتصاديات جانب العرض: لقد تضمنت هذه النظرية الاهتمام بجانب العرض عكس ما أتى به كينز الذي اهتم بالطلب الفعال في تفسيره للتضخم، فأنت لتثبت العكس، ومن بين رواد هذه المدرسة "جورج جيلدر" "واشكي" ومن اهم الأفكار التي أتت بها:

1. الرجوع إلى قانون ساي وإعطائه أهمية والذي ينص على أن كل عرض يخلق طلب وأن الاختلاف الكلي بين الطلب الكلي والعرض الكلي راجع إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أن تدخل الدولة يؤدي إلى تقييد حرية الأفراد والمؤسسات مثل ما يراه النقديين¹.

¹اسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996ص193.

2. حيث أن الضرائب المرتفعة تعتبر من التكاليف، فكلما زادت هذه التكاليف ستؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار.

3. نظرية التوقعات الرشيدة: ظهرت سنة 1961 حيث تؤيد النقديين في معظم أفكارهم وجاءت معارضة للكثير حيث أن تنتقد التدخل الحكومي وتحبذ بالمقابل الحرية الاقتصادية للأفراد. ويرى أصحاب هذه النظرية على ضرورة تحديد الحكومات لسياسات الاقتصادية المستقبلية بشكل معلوم وواضح لدى جميع الوحدات حتى يكون بإمكانها القيام بالتوقعات الرشيدة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، فمثلاً إذا عرف وعلم الأفراد بأن الحكومة ستقوم بزيادة عرض النقود في المستقبل سيأخذ الأفراد هذه المعلومة بعين الاعتبار في سلوكهم الاقتصادي بشكل يتناسب مع الزيادة التي ستحدث في المستوى العام للأسعار.

4. المدرسة المؤسسية: تعتبر من أهم نظريات الفكر المعاصر ومن بين أصحاب هذه النظرية "جالبريت" "جوان"، "روبنسون"، "توماس"، حيث أعطت هذه النظرية دوراً كبيراً للعوامل الاجتماعية والمؤسسية في تحليلهم للتضخم، حيث يرى جالبريت أن هناك عاملين أساسيين في زيادة التضخم هما الاحتكارات والنقابات العمالية.

- الاحتكارات: يقع الاحتكار نتيجة لوجود مؤسسات إنتاجية ضخمة تهيمن على السوق، وتقوم بالسيطرة في تحديد الأسعار وبالتالي تحدد الأسعار خارج إطار العرض والطلب في السوق وتتخذ هذه المؤسسات باستخدام نوعين من الاستراتيجيتين لتكون الأسعار الاحتكارية إستراتيجية دفاعية، تقوم المؤسسات بهذه الإستراتيجية من أجل السيطرة والهيمنة على السوق وإبعاد كل منافس أو منتج صغير عن طريقها، وذلك بواسطة:

- تخفيض أسعار المنتجات إلى مستوى يؤدي بالمنافسين إلى تحقيق خسائر.

- سياسة الإغراق.

- التحكم والسيطرة على المواد الأولية والخام.

- الدعاية والإعلام من أجل تحطيم المنافسين بخلق طلب كبير على منتجاتها.

- إستراتيجية هجومية: بعد ما تنتهي من الإستراتيجية الدفاعية وتثبيت مكانتها في السوق تبدأ بتحديد الأسعار التي تحدد لها أقصى ربح ممكن. النقابات العمالية: يرى جالبريت أنه كلما كانت النقابات قوية فإنها تخضع المؤسسات إلى زيادة أجور العمال، فالمستفيد من هذه الزيادات والتراكمات هي المؤسسات الاحتكارية بحصولها على أرباح إضافية وذلك من خلال رفع الأسعار

المبحث الثاني: أسباب و آثار التضخم وطرق مكافحته

المطلب الأول: أسباب التضخم

تبين الأدبيات الاقتصادية أن التضخم ينشأ بفعل مجموعة من العوامل من أبرزها مايلي:

الفرع الأول: التضخم الناجم عن الطلب

هو الذي ينشأ عن الزيادة في حجم الطلب الكلي مقابل ثبات العرض الكلي من السلع والخدمات.

الفرع الثاني: التضخم الناجم عن التكاليف

وينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في مؤسسات الأعمال، حيث تقوم الإدارات برفع رواتب الأجور وأجور العاملين فيها، كما قد ترتفع الإيجارات ولاشترابات وتكاليف التطوير والتحسين بشكل يؤدي إلي زيادة المستوي العام للتكاليف في المؤسسات.

الفرع الثالث: التضخم الناجم عن التغييرات الكلية في الطلب الكلي أو النقدي

فالمبالغة في الطلب يجعل الأسعار قابلة للارتفاع وليس الانخفاض حتى في حالة انخفاض الطلب.

الفرع الرابع: التضخم الخارجي

فهناك الكثير من الدول التي يفرض عليها عقوبات وحصار من قبل القوى الدولية العظمى، حيث ينعدم فيها الاستيراد ويقل العرض الكلي من السلع والخدمات خاصة إذا لم تكن الدولة تتمتع بموارد ذاتية تمكنها من إنتاج احتياجاتها والنتيجة زيادة التضخم إلى مستويات مرتفعة جدا.

الفرع الخامس: زيادة الفوائد النقدية

ويرجع بعض الباحثين أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية (الحقيقية) من أهم أسباب التضخم، وقبل ذلك أشار كينز أن ذروة النشاط الاقتصادي تبلغ عند ما يصل معدل الفائدة إلى الصفر.¹

المطلب الثاني: آثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عملية التنمية الاقتصادية، وتتجم هذه الآثار، نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار، ويؤدي الانخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى معيشة مختلف

¹أيادعبد الفتاح السنور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط2، 2015، ص291، ص292.

فئات المجتمع من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد والذي يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار¹.

أولاً: الآثار الاقتصادية:

و تتمثل أهم الآثار الاقتصادية التي تحدثها الضغوط التضخمية في ما يلي:

فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم:

تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة²، والذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قسمة مستقرة أو في اقتناء سلع معمرة، أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم³. وبناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار⁴.

كما يؤدي التضخم إلى حالة من الادخار السلبي، وذلك من خلال استخدام الأفراد لمخزنتهم التي تم تكوينها سابقاً قبل حدوث ارتفاعات الأسعار، من خلال استخدامها في الإنفاق على سلع الاستهلاك وذلك بهدف المحافظة على نفس مستوى إنفاقهم، على أن الجانب أكثر تأثيراً في الاقتصاد يتمثل في إقدام أصحاب رؤوس الأموال في ظل الارتفاعات المتوالية في الأسعار، ونقص العائد الذي يحققونه من استثماراتهم إلى تحويل أموالهم إلى خارج البلاد بهدف استثمارها في بلدان أقل تأثراً بالضغوط التضخمية، وبما يكفل تحقيق تلك الاستثمارات لعوائد مرتفعة.

¹ زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص475.

² الروبي نبيل، نظرية التضخم، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص337.

³ إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص154.

⁴ زكي رمزي، المرجع السابق، ص601-602.

اختلال ميزان المدفوعات:

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلبا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل أن زيادة أسعار السلع المنتجة محليا نتيجة التضخم، يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محليا بحيث ينجم عن الزيادة في حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري، يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات. ويزداد تأثير ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع عدد من الإجراءات التي تحاول منع تسرب المزيد من القوة الشرائية وذلك من خلال وضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد والذي يؤدي إلى ضغوط التضخمية، وحدث ارتفاعات متوالية في مستويات أسعار السلع المحلية، في ظل محدود الكميات المعروضة منها¹.

ثانيا: الآثار الاجتماعية:

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

1. إعادة توزيع الدخل واشتداد التمايز بين الطبقات:

تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثرا نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع والتي تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها، والناجئة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها². وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم³. وبذلك يساهم التضخم في زيادة ثراء الفئة الأولى نتيجة ارتفاع العوائد التي تحصل عليها بينما تزداد معاناة الفئة الثانية نظرا لانخفاض الدخل النقدية الحقيقية التي تتقاضاها، الأمر الذي يؤدي إلى اشتداد التمايز بين طبقات المجتمع.

¹الروبي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 345-346.

²ركي رمزي، مرجع سبق ذكره، ص 582.

³إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 155.

2. تفشي الرشوة والفساد الإداري:

تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة. وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال انجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير ومشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.

3. هجرة الأدمغة إلى الخارج:

إن عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية، كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، حيث فقدت الجامعات الجزائرية الآلاف من الأساتذة الذين اتجهوا إلى الدول الغربية التي تكونوا فيها، أو إلى بعض دول الخليج التي توفر مستويات مغرية من الرواتب، ولم تقتصر هذه الخسارة فقط على قطاع الجامعات فقط بل شملت أغلب قطاعات الوظيف العمومي، وبعض الشركات التابعة للقطاع العام حيث ظهرت موجة شديدة من هروب المهندسين والتقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية باتجاه كندا وغيرها من الدول الغربية المعروفة بحاجاتها لهذه الإطارات.

4. اتساع نمط الاستهلاك التفاخري:

إن من بين أهم الصور التي تمخضت عن الفساد الإداري الذي تحدثنا عنه سابقا هي ظهور طبقة من الطفيليين والمقاولين المزيفين الذين يفوزون بصفقات تجارية ومشاريع خدماتية من خلال تقديم رشاوى وعمولات سرية ودون الخضوع لميكانيزمات المناقصة المتعارف عليها دوليا في هذا الميدان. ونظرا لزيادة أرباح هذه الفئة الجديدة، مع ارتفاع الأسعار ووفرة السلع كنتيجة لتطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي وتزايد إمكانيات الاستيراد، وبالتالي ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل السيارات الفاخرة، أجهزة الاتصال والإعلام وكل أنواع السلع الأخرى الراقية التي من شأنها أن تعمق الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية الجزائرية¹.

¹البكري انس، صافي وليد، مرجع سبق ذكره، ص208.

المطلب الثالث: أدوات مكافحة التضخم

تشمل أدوات السياسة النقدية على نوعين من الوسائل، مباشرة وغير مباشرة.

الفرع الأول: الأدوات غير المباشرة: وتتضمن ما يلي

أولاً: أداة سعر الخصم وسعر الفائدة: ¹ ترجع أهمية كل من سعر الخصم وسعر الفائدة إلى أن أسعارها قصيرة الأجل تأثر في السوق النقدية، بل أن كلا منهما يعتبر أحد مظاهر التعبير عن هذه الأسعار، ولهذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية تربط بين كل من سعر الخصم وسعر الفائدة وأسعار الفائدة قصيرة الأجل فإذا ما أرادت السلطة النقدية أن ترفع معدل الفائدة بشكل عام لمعالجة حالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد القومي، فإنها تعتمد إلى رفع سعر الخصم وسعر الفائدة الأمر الذي يزيد من تكلفة حصول الصارف التجارية على النقود أو الائتمان أو الاحتياطات النقدية. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الكلي، مما يساهم في التخفيف من حدة الضغط التضخمي إلى حد ما كذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة سوف يزيد من حجم الودائع ويؤدي إلى جذب جزء من القوة الشرائية وتجميدها مما يخفض بدوره من حجم الإنفاق الكلي ويساعد أيضاً ارتفاع سعر الفائدة على التخلص من جزء كبير من المخزون لدى رجال الأعمال والمنظمون، وبهذه الطريقة يتجه مستوى الأسعار إلى الانخفاض، وتخف بالتالي حدة التضخم التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، وعلى العكس إذا ما رغبت السلطة التنفيذية إنعاش اقتصادها ومعالجة حالة الركود والكساد التي يتعرض لها فإنها تلجأ إلى تخفيض سعر الفائدة السائد عن طريق تخفيض سعر الخصم، الأمر الذي يقلل من تكلفة المصارف التجارية على النقود السائلة والاحتياطات النقدية والائتمان مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض سعر الفائدة التي تمنحها للعملاء، وعلى الودائع الآجلة وودائع الادخار وهذا ما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والقيام بالاستثمار، وبهذا يزداد حجم الإنفاق الكلي ويساهم في تنشيط الاقتصاد القومي.

كذلك فإن تخفيض سعر الفائدة على الودائع بأنواعها يدفع تلك الودائع إلى السوق لتشارك في الاستثمار، وهكذا تساهم أداة تغيير سعر الخصم وسعر الفائدة في تقليل الائتمان أو في توسيعه، حسب الحالة التي يتعرض لها الاقتصاد القومي.

¹التافه احمد ابو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص228-

ثانيا: أداة عملية السوق المفتوحة: ¹

تعتبر هذه الأداة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة في الرقابة على الائتمان. ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات والأوراق المالية مقابل تحرير شيك على حسابه، يحصل عليه البائع وهنا سوف يذهب هذا الأخير بهذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه. فتزداد الودائع بمقدار الشيك وبالتالي زيادة ودائع الصرف التجارية المحفوظة لديه، وتزداد الاحتياطات النقدية للمصرف التجاري وبالتالي يصبح بإمكانه أن يزيد من حجم الائتمان، وهكذا تتوسع هذه المصارف في منح الائتمان والقروض لعملائها، وهو ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي، ويزداد بالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع.

ثالثا: أداة الاحتياطي القانوني: نظرا لأن البنوك التجارية هي التي تتخصص في منح الائتمان وقبول الودائع، فإن قدرتها على تحقيق ذلك يتوقف على ما في حوزتها من إمكانيات نقدية تمكنها من التوسع في عملياتها باستمرار مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة، يكون بمثابة هامش ضمان لها وتبرز أهمية استخدام السلطات النقدية لأحد أدواتها لمقاومة أو معالجة الاختلالات، فهي المسؤولة الوحيدة عن ذلك ولكي تستطيع هذه الأخيرة مقاومة الضبط.

المستمر على الأرصدة النقدية المحدودة للجهاز المصرفي، فضلا عن هدفها في تخفيض هذه الظاهرة، فقد تلجأ إلى رفع الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لديها بغرض تحقيق قدر من الاستقرار النقدي، وتنظيم الدورات الاقتصادية ولتوضيح الوضع في ميزان المدفوعات كما يعتبر الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية من أهم المحددات التي تؤثر في إمكانياتها نحو استغلال مواردها النقدية أقصى استغلال ممكن بالدرجة التي تمكنها من تعظيم أرباحها بمعنى أن انخفاض هذه النسبة تزيد من قدرة البنك السائلة، بالقدر الذي يسمح له بالتوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، والعكس تماما، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يكون حسب سيولة البنك وحسب قدرته الائتمانية².

الفرع الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا ومن أهمها:

¹التافه احمد ابو الفتح، مرجع سبق ذكره، ص230-231.

²احمد مصطفى فريد، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،

أولاً: تأطير القروض (أو الرقابة على الائتمان):

يتم دراسة ذلك من خلال مايلي:

استخدامها: تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز¹. فهو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف الزبائن وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

ثانياً: النسبة الدنيا للسيولة:

تقتضي هذه الأداة أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا ويتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم. وهذا لتخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الخاص.²

ثالثاً: قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

تستعمل البنوك المركزية هذه الأداة في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية؛ كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.³

الفرع الثالث: السياسة المالية ودورها في الحد من التضخم

أولاً: تعريف السياسة المالية:

إن السياسة المالية هي تلك الإجراءات التي تستخدم فيها الدولة مالىتها للتأثير في النشاط الاقتصادي، بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة في

¹ عياش قويدر، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 1999ص28

² قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، افريل 2003 ص 81

³ مغاوري شلبي علي، اليورو ومكتبو زهراء الشرق، القاهرة، 2000 ص112

طلبتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات¹.

ثانيا: أدوات السياسة المالية للحد من التضخم:

تتمثل أهم أدوات السياسة المالية لمكافحة التضخم في:

1. الرقابة الضريبية:

تعد الرقابة الضريبية الأداة الأكثر فاعلية في ضبط حركات التضخم والانكماش، ففي حالات التضخم تلجأ الحكومة إلى تقييد الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضريبة الحالية أو فرض ضرائب جديدة، مما يعمل على انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد نتيجة انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية وكذا انخفاض الأرباح التي تحققها المشروعات الاستثمارية، فيؤدي هذا إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد، بالإضافة إلى رفع معدلات الضرائب فان هذا يزيد في نفس الوقت من الحصيلة الضريبية أي أن سياسة الرقابة الضريبية تستحدث موارد جديدة لتمويل التنمية، هذا ما يجعل استخدام الضرائب يكون أكثر فعالية في الدول النامية لأن تطبيقها لا يتطلب أسواقا مالية ونقدية متطورة.

2. سياسة النفقات العامة:

يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة، كما أن مبالغ الدعم التي تدفعها الدولة إلى بعض الفئات، تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام، حيث يتم استخدام سياسة الإنفاق العام بهدف الحد من التضخم من خلال تخفيض الإنفاق العام فيؤدي ذلك إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ثم انخفاض الدخل التي تولدها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يحقق استقرار نسبيا في مستويات الأسعار².

ورغم ما للسياسة المالية من آليات تساعد في الحد من التضخم إلا أنه وجهت إليها بعض الانتقادات فهي تفتقر إلى المرونة اللازمة للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية فضلا عن استغراق فترة من الزمن للبدء في استخدام أدواتها الرقابية لأن ذلك يتطلب ضرورة تدخل السلطات التشريعية وإصدار

¹درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005ص49

²أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر 2006 ص66-68

القوانين الخاصة والبدء في تطبيقها¹. وتعتبر أداة محدودة فترات التطبيق، وتتفاوت نجاعتها من وضعية اقتصادية إلى أخرى إذن من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج بأنه للوصول إلى أسلوب ذو كفاءة معتبرة يتم من خلاله علاج التضخم، فإنه يجب التنسيق والملائمة بين السياستين المالية والنقدية نظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كلا منهما ونظرا للأهداف المشتركة بينهما في علاج الأزمات الاقتصادية.

¹غاوي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 174

المبحث الثالث: ماهية التضخم المستورد

ترى بعض الدراسات أن التضخم المستورد هو شكل مستقل من أشكال التضخم والذي ينتج عن تغير في العلاقات الاقتصادية الدولية لمصلحة أو لغير مصلحة الدولة المعنية، حيث أن لكل دولة لكل دولة ميزان مدفوعاتها الخاص بها والذي يعكس المعاملات الاقتصادية التي تحصل بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في باقي الدول خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وبالتالي فإن تبادل العلاقات الاقتصادية الدولية للدولة المعنية مع باقي دول العالم والتي تظهر في شكل فائض أو عجز في ميزان مدفوعاتها قد تكون سببا رئيسيا في حدوث ما يسمى بالتضخم المستورد من خلال ذلك سنقوم بالتطرق إلى تعريف التضخم.

المطلب الأول: تعريف التضخم المستورد أسبابه

الفرع الأول: تعريف التضخم المستورد

تعتبر ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر المعروفة اقتصاديا، لكن مع هذا تعددت التعاريف حول التضخم واختلف الاقتصاديون في إعطاء تعريف موحد له، لكن التعريف الذي يتعارف على الجميع هو " الارتفاع العام والمستمر لمستوى الأسعار"، وتتعدد كذلك أنواعه وأسبابه، ومن أنواع التضخم ما يعرف بـ التضخم المستورد، وهو " التضخم الناجم عن ارتفاع الأسعار في الدول الأخرى مما يؤدي إلى ارتفاع المنتجات المستورد و من تلك الدول¹ ".

كما ان التضخم المستورد هو تلك الظاهرة التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار باستمرار من جراء فائض في الطلب الكلي أو ارتفاع التكاليف اللذان مصدرهما عوامل خارجية، وهو المفهوم الذي يمكن استنتاجه من تعريف الباحث Grezgorz الذي يرى أن " التضخم المستورد عبارة عن تلك الظاهرة التي تعبر عن المستوى العام للأسعار الناجمة في التحليل النهائي عن فائض في الطلب الكلي عن العرض أو ارتفاع تكلفة المدخلات القادم من الشركاء الأجانب² ".

يتضح من التعريفين أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية (الدينار الجزائري مثلا) أمام العملة الأجنبية للدولة المصدرة للمنتجات (كالدولار الأمريكي أو اليورو) يمثل صورة أخرى من صورة التضخم المستورد حيث ترتفع أسعار المنتجات المستوردة مقومة بالعملة المحلية، وكلا هاتين الصورتين تمثلان

¹ محمود يونس، عبد المنعم مبارك، "النقود وأعمال البنوك"، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2003/2002 ص. 383-

² شقبق عيسى، بن زيان راضية، "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجاري و الخارجية في الجزائر"، مجلة

ارتفاعاً في أسعار الموارد المستوردة في الأسواق المحلية، مما قد ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على المستوى العام للأسعار، بمعنى آخر هو ناجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة في وارداتها. إذن التضخم المستورد ينشأ بسبب اعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج، فعندما تكون الدولة المصدرة لهذه السلع والخدمات تعاني أصلاً من التضخم، فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة، ولنأخذ مثلاً على ذلك الأرز المستورد من الهند، فارتفاع سعره ليس محلياً بسبب التجار، بل هو من المنتجين والمصدرين أنفسهم نتيجة التضخم في الهند فانقل التضخم إلينا تلقائياً وزاد سعر الأرز، وقس عليها بقية السلع¹. وعلى هذا الأساس، وانطلاقاً من النماذج التقليدية لدوال الطلب على الواردات الكلية، فإن ارتفاع أسعار الواردات سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية في مقابل تناقص الطلب على السلع المستوردة، وهو ما يشترط وجود جهاز إنتاجي محلي مرن، وإلا فستصرف تلك الزيادة في أسعار السلع المستوردة (في ظل افتراض ثبات حجم الطلب) إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية (ضغوط تضخمية).

الفرع الثاني : أسباب التضخم المستورد

تتمحور أسباب ارتفاع وتضخم أسعار المواد الغذائية عالياً حول عدد من النقاط الجوهرية، نذكر منها:²

- يأتي في مقدمتها التغير المناخي، وبسبب التغير المناخي ستشهد بعض الدول ذات الكثافة السكانية العالية والمكتفية غذائياً مخاطر حقيقية في الغذاء، كالهند وبنجلادش وباكستان على سبيل المثال والتي تصدر جزءاً من إنتاجها الغذائي، وستضاعف أسعار المواد الغذائية بحلول 2030 في جميع أنحاء العالم. كما أن الحرائق التي تحدث في الغابات والمناطق الزراعية بسبب التغيرات المناخية تشكل تحدياً سنوياً قصير الأمد، فهذه روسيا منعت قبل أكثر من سنة تصدير القمح بسبب الحرائق التي عانتها³، ما أدى إلى ارتفاع في أسعار القمح حدود 50 في المائة في ظرف أربعة أشهر فقط
- أسعار الغذاء في العالم، إن استخدام المحاصيل الزراعية في الوقود الحيوي (أهم المحاصيل المستخدمة لإنتاج الوقود الحيوي الذرة وفول الصويا واللفت وقصب السكر وقشر الأرز وزيت النخيل وبقايا الحيوانات والخشب والسماد وغيرها)، حيث أن سياسة الولايات المتحدة تتجه إلى استخدام 15% من

¹ <http://www.enabbalai.net/10:0028/03/2023>

² د. رابع خوني، د. ليليا بن منصور، د. شامية بن عباس "يوم دراسي حول دور السياسات الاقتصادية في الحد من ظاهرة التضخم المستورد" جامعة محمد خيضر بسكرة يوم: 2017/12/14 ص 4

³ شقيب عيسى، بن زيان راضية، مرجع سبق ذكره، ص 92

إنتاج الذرة العالمي في إنتاج الوقود الحيوي، كما تشير التقديرات أيضا إلى أن 25% من إنتاج الحبوب في الولايات المتحدة عام 2010 استخدمت من قبل منتجي الوقود الحيوي، ومن الأسباب الرئيسية الأخرى المساهمة في تضخم أسعار المواد الغذائية انخفاض معدل نمو الإنتاج الغذائي في السنوات العشر الماضية المقبلة سيكون في حدود 1.7%.

- ومن الأسباب المهمة التي تساهم بشكل مؤثر في تضخم أسعار الغذاء في العالم تغير العادات الغذائية في الدول النامية نتيجة ظهور الطبقة المتوسطة، والتي أصبحت تستهلك كميات أكبر من الغذاء بسبب الوافرات المالية التي بحوزتها
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، وهذا ما يحدث لعملةنا المحلية المرتبطة بالدولار عندما ينخفض الدولار مقارنة بالعملة الأخرى، ولذلك يمكن القول إن الطريقة الملائمة والمتاحة اليوم أمامنا لاحتواء التضخم المستورد هو رفع قيمة الدينار.

بناء على ما سبق، فإن أسباب التضخم المستورد يكون ناتجا عن العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مختلف أقطار العالم، وبالخصوص الدول الصناعية والدول النامية، بينما هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ما يجعلها بحاجة إلى استناد التكنولوجيا المتطورة والكثير من السلع،¹ وهذا الارتباط للدول النامية هو الذي يجلب التضخم الموجود في الدول المرتبطة معها، وعليه تزيد مشكلة التضخم المستورد خطورة في الدولة التي تعاني من درجة انكشاف اقتصادي كبير.

المطلب الثاني: مؤشرات التضخم المستورد و طرق قياسه

رأينا أن كل التعاريف المقدمة لظاهرة التضخم تشير إلى أحد النتائج البارزة التي يشعر بها الناس وهي ارتفاع الأسعار، وبواسطة هذه الأخيرة يتم قياس معدل التضخم في البلد عن طريق ما يعرف بالأرقام القياسية، فالرقم القياسي للأسعار يهدف إلى متابعة تغيرات أسعار المواد من فترة لأخرى مع أخذ فترة معينة كسنة أساس.

¹ خليل حماد وزكية مشعل، "تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية"، مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، 1986 ص 168

الفرع الأول: مؤشرات التضخم المستورد

تعتبر كل من فوائض الحساب الجاري الناجم عن حصيلة الصادرات من المحروقات¹ وهيكمل الواردات بحكم تأثيره المباشر بنسبة معتبرة على مؤشر أسعار المستهلكين ومستويات أسعار الصرف، ويمكن حصر أهم مؤشرات انتقال التضخم المستورد في الاقتصاد على النحو التالي:

أولاً: درجة الانكشاف الاقتصادي: يوضح مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك دليل على زيادة درجة ارتباط معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات في التجارة الخارجية وكذلك زيادة درجة حساسية الوضع الاقتصادي للتغيرات الخارجية، ويمكن قياس درجة الانكشاف الاقتصادي عن طريق نسبة الإجمالي التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن صاغتها كمايلي:

$$\text{نسبة التجارة الدولية} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

فإن تجاوزات هذه 40% يعتبر الاقتصاد منكشفاً، وفي حالة العكس يعتبر الاقتصاد مغلقاً. إن هذا المؤشر يمكن أن يكون تعبير عن حالة متطور أو ضعيفة للاقتصاد في الدول المتقدمة، وبحكم حالة تقدمها فإنها تصبح قادرة على توفير قدر مهم ومتنوع من إنتاجها لأغراض التصدير بكم طاقاتها الإنتاجية الكبيرة كما أن اتساع قدرتها الإنتاجية وزيادة إنتاجها يتطلب الحاجة لاستيراد المزيد من مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل هذه القدرات الإنتاجية وبذلك تزداد الصادرات والواردات ومن ثم تزداد أهمية التجارة²، في حين أن أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية تتأني من زيادة صادرات لمواد الأولية وذلك لضعف الصناعة التحويلية كما أن ضعف قدراتها الإنتاجية تؤدي إلى زيادة استيرادها من السلع الرأسمالية والاستهلاكية، ولذلك فإن ارتفاع أهمية التجارة الخارجية من خلال درجة نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي تدل في هذه الحالة على ضعف وليس كما هو الحال في الدول المتقدمة تدل على التطور.

¹مانويل جوينان، "كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال، التمويل والتنمية"، صندوق النقد الدولي، العدد، 2جوان، 1998ص. 16

²حربي محمد عريقات، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلبي، التجارة الخارجية"، دار وائل، الأردن، ، 2010ص. 167

ثانيا : نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي: تعكس هذه النسبة الواردات مقارنة بالناتج المحلي للحكم على أن الاقتصاد المعني منكشف للخارج الإجمالي(الخام) ولقد حدد الاقتصاد هنريكس نسبة % 20 أو أكثر فإننا نقول إن الاقتصاد منفتح، وإِذا كانت أقل تماما من النسبة %20 أم أنه منغلق، فإذا بلغت النسبة %20 المذكورة سابقا فنقول أن الاقتصاد منغلق اتجاه الاقتصاد العالمي

الفرع الثالث طبيعة هيكل الواردات: من خلال هذا المؤشر يمكن معرفة وتحديد كل مكونات هيكل الواردات¹ وبالتالي عند ارتفاع أي سلعة الواردات يمكن تحديدها ومعرفتها بكل سهولة، وبالتالي تجنب آثار الارتفاع الذي يحدث في الواردات عن طريق التقليل منها سواء من حيث القيمة أو الكمية فقط، فإذا كان الجزء الأكبر من الواردات يمثل السلع الغذائية الموجهة لتغطية الاستهلاك المحلي أو السلع الوسيطة الموجهة لتغطية الاستهلاك الإنتاجي² فإن تأثير التضخم المستورد هنا يكون كبير جدا، أما إذا كانت السلع الاستهلاكية كمالية، فإن التأثير يكون صغير لأنه يمكن الاستغناء عن هذه السلع والملاحظ أنه في الحالة الأولى يصعب علينا التقليل من الواردات نظرا لأهميتها في الاقتصاد، أما الحالة الثانية فإن عملية التقليل من الواردات تكون جد سهلة.

ثالثا: مرونة الطلب على الواردات: يلعب هذا المؤشر دورا هاما في معرفة أثر ارتفاع الواردات على الأسعار المحلية، حيث أنه كلما كانت مرونة الطلب السعرية للواردات صغيرة كلما زاد تأثير أسعار الواردات على الأسعار المحلية، وكلما كانت مرتفعة كان ذلك مؤشرا على زيادة القدرة في إحلال الواردات.

رابعا: طبيعة التوجه الجغرافي للواردات: يعبر مؤشر التركيز الجغرافي للواردات عن مدى تركيز واردات دولة ما في عدد قليل من الشركاء في التجارة الخارجية ويتم حسابه عن طريق النسبة بين قيمة الواردات³ لأهم شريكين إلى قيمة مجموع الواردات، إن ارتفاع هذا المؤشر يعني أن اقتصاد الدولة مكشوف لان أي تضخم مستورد سيحدث عند البلد الشريك تجاريا، ولكن إذا كان هناك تنوع في الشركاء التجاريين بين مناطق العالم ستخفض حساسية استيراد التضخم عما لو كانت عليه في الحالة الأولى.

¹ حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ، 2010ص. 56

² خليل حماد وزكية مشعل، "تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية" مجلة أبحاث اليرموك، الأردن 1986ص168 .

³ رمزي زكي " مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها "مع برنامج مقترح لمكافحة التضخم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980 ص160 .

خامسا: نسبة الاستيعاب المحلي إلى الناتج الوطني الإجمالي: تعكس هذه النسبة مدى تلبية النشاط الاقتصادي لاحتياجات الإنفاق المحلي، ويتم التعبير عنها عن طريق استخدام مؤشر الميزان المحلي والذي يمثل الفجوة التضخمية وهي تساوي إجمالي الاستخدامات مطروحا منها إجمالي الموارد ويتم التعبير عنها كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{الميزان المحلي} = \text{الفجوة التضخمية} = \text{الاستيعاب المحلي } A - \text{الناتج الوطني الإجمالي } Y \\ \text{الاستثمار} + \text{التغير في الحكومي} = \text{جملة} = \text{الاستهلاك الخاص} + \text{الحكومي} = \text{جملة الاستثمار} + \text{التغير في} \\ \text{المخزون} + \text{(الصادرات)} - \text{(الناتج المحلي الإجمالي} + \text{الواردات)} \end{aligned}$$

فإن كان الميزان المحلي سالب فهذا يدل على أن الاستيعاب المحلي أقل من الناتج الوطني الإجمالي ونقول إن اقتصاد الدولة يعتمد كثير على الاقتصاد العالمي، وذلك بسبب وجود عجز في الطلب المحلي نظرا لعدم تلبية السلع والخدمات المنتجة محليا لحاجات الطلب المحلي، وهو ما يستدعي القيام بعملية الاستيراد، وهذا ما يجعل اقتصاد الدولة عرضة للصدمات الاقتصادية العالمية وما يرفقها من ركود وتضخم.

سادسا : التغير في سعر الصرف: التغير في سعر الصرف¹ يقصد به تخفيض قيمة العملية الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها ويساهم هذا التغير في إحداث تغيرات في أسعار المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية، وهي نتيجة لأثر سعر الصرف على الصادرات والواردات. ففي حالة تخفيض قيمة العملية المحلية تنخفض أسعار السلع المحلية في الخارج نتيجة لزيادة المعروض النقدي في الداخل (تخفيض الطلب على العملة وصادرات الدولة) وزيادة حجم الواردات من الخارج، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم الصادرات، ويحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة العملية المحلية وهذا يوضح العلاقة العكسية بين سعر الصرف و الصادرات.

أما فيما يخص الواردات فإنه في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار السلع المحلية وزيادة المعروض النقدي وانخفاض الطلب على السلع الأجنبية.

¹ محمد أزهر سعيد السماك، "قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي"، بحث منشور في دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998 ص1.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية نتيجة لزيادة الصادرات وارتفاع الطلب على السلع المحلية، ينخفض المعروض النقدي في الداخل نتيجة لزيادة الطلب على السلع المحلية وترتفع الأسعار المحلية مما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات وهذا يوضح العلاقة الطردية بين سعر الصرف والواردات.

عندما يتعرض سعر الصرف للعملة المحلية لضغوط التخفيض من جراء العجز الهيكلي المتفاقم في ميزان المدفوعات، أيضا بسبب اقتراحات صندوق النقد الدولي وضعف الدولة على الاستيراد، فإنه في هذه الحالة سيكون اقتصاد الدولة أكثر عرضة للتضخم المستورد، حيث ترتفع الأسعار المحلية للسلع المستوردة على الأقل بنفس نسبة التخفيض للعملة، وبالتالي فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي حتما إلى:

- ارتفاع أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية؛
- ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج؛
- زيادة تكلفة الاستثمار نتيجة لارتفاع تكلفة المعدات الإنتاجية المستوى.

الفرع الثاني: قياس التضخم المستورد

السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف نقيس التضخم يقاس عادة التضخم المستورد من خلال علاقة توضح تأثير القوى الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، فهو يساوي ناتج قسمة الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات على إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية مضروبة بمائة ومن خلال ذلك نتطرق إلى العناصر التالية:

1. ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد: أي أن نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، حيث أن ارتفاع هذا الميل يوحى بالتبعية الاقتصادية، والاعتماد على الخارج في تأمين مختلف السلع، لذلك فإن ارتفاع أسعار هذه السلعة ينعكس بشكل كبير على الاقتصاد القومي؛
2. طبيعة التركيب الهيكلي للواردات أي أن نوعية الواردات تؤثر في موضوع التضخم، فمثلا الدول التي تستورد مختلف السلع الغذائية والاستهلاكية و السلع التجهيز والآلات والسلع الوسيطة، كل هذا يجعلها عرضة أكثر من غيرها للتضخم المستورد، لأن لائحة وارداتها كبيرة ومهمة ولا يمكن الاستغناء عنها؛
3. النمو المفرط في الواردات أي أن زيادة في كمية وقيمة الواردات، فمع ارتفاع الأسعار العالمية للواردات، دخل إلى العرض الكلي سلعا مرتفعة الثمن، الأمر الذي شكل بدوره تضخما مستوردا.
4. انحياز التعامل في الاستيراد مع الدول الصناعية: إن الدول الصناعية (الولايات المتحدة -أوروبا الغربية - اليابان) هي أهم الدول في العالم في إنتاج السلع الكمالية و سلع التجهيز والمعدات والتقنيات، هذه

الدول هي أيضا من أكثر دول العالم في التضخم وارتفاع الأسعار، فإذا اقتصرَت معاملة دولة ما في تعاملها مع هذه الدول، فإنه كلما ارتفعت الأسعار في هذه الدول¹ الصناعية إلى الدولة المستوردة. وإذا كان النمو في معروض النقود لا يتلاءم مع معدلات التوسع في العرض الحقيقي للسلع والخدمات فإن ذلك يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية. ولتقدير التضخم المستورد في البلدان النامية نقترح ثلاث أساليب (معادلات) لتقدير التضخم المستورد:

1. يمكن وصف الأسلوب الأول بالصيغة التالية

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات} \times \text{معدل التضخم العالمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}}$$

فإذا افترضنا أن قيمة واردات الدولة (A) تساوي 5 بليون دولار وأن الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة يساوي 25 بليون دولار، وأن التضخم العالمي² يساوي 12% فإن التضخم المستورد في الدولة (A) دولار يكون: $2.4\% = 100 \times (0.12 \times 5 / 25)$

أي أن التضخم العالمي (12%) يؤدي إلى زيادة في مستوى السعر العام في الدولة (A) تعادل، 2.4% بالإضافة إلى الزيادة في مستوى السعر العام الناجمة عن أسباب محلية داخلية في الدول (A)

2. يصف الأسلوب الثاني بصيغة المعادلة التالية

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات} \times \text{معدل التضخم العالمي}}{\text{الإنفاق الإجمالي}}$$

الفرق بين الأسلوب الأول والثاني هو أن الأسلوب الثاني يعتمد على الإنفاق المحلي الذي يكون أكثر ارتباطا مع مؤشر سعر المستهلك منه مع الناتج المحلي الإجمالي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية النفطية يزيد كثيرا على الإنفاق المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى التخفيض

3. الأسلوب الثالث فيمكن وصفه بصيغة كل من المعادلتين التاليتين:

(3).....

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات} \times 100}{\text{إجمالي الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية}}$$

وهو عبارة عن نسبة زيادة تكلفة الواردات إلى الإنفاق المحلي.

¹ غفران خضور، سلمان عثمان، غادة عباس، "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سورية خلال الفترة 1990-2010" مجلة البعث، سوريا، المجلد، 37 العدد، 2015، 01، ص 192.

² علي توفيق الصادق (وآخرون)، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1997، ص 176.

(4).....

$$\text{صافي التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات والصادرات} \times 100}{\text{إجمالي الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية}}$$

وهو عبارة عن نسبة تغير الميزان التجاري الناجم عن تغير أسعار الصادرات والواردات إلى الإنفاق المحلي (3) ومن خلال قياس التضخم المستورد، فإنه بالإمكان تحديد مؤشر السعر العام (معدل التضخم) بعلاقة خطية معمّوشر سعر للواردات ومؤشر سعر للسلع والخدمات المحلية كما يلي:

$$P_t = \alpha p_{mt} + (1 - \alpha) p_{dt}$$

حيث:

P_t : معدل التضخم للفترة (t)

p_{mt} : معدل التضخم المستورد للفترة (t)

p_{dt} : معدل التضخم في أسعار السلع والخدمات المحلية للفترة (t)

α : وزن مؤشر سعر الواردات وتساوي نصيب الإنفاق 1 على الواردات المتضمنة في سلة المستهلك من مجال الإنفاق على السلة في سنة الأساس. ويقاس السعران بالعملة المحلية.

المطلب الثالث: آثار وسياسات الحد من التضخم المستورد

تعد ظاهرة التضخم المستورد حقيقة مرة في جميع الدول النامية بلا استثناء، بيد أنها تعتبر مقلقة بشكل خاص لأنها تؤثر على الهيكل الاقتصادي لهذه الدول، وكما نعلم أن هذه الأخيرة هيكلها اقتصادية هشة، وبالتالي فهي تؤثر على معطياتها الاقتصادية بشكل سلبي أكثر منه إيجابي

الفرع الأول : آثار التضخم المستورد

تختلف آثار انتقال التضخم المستورد في الدول النامية عن الدول المتقدمة، وسوف ندرس الآثار في الدول النامية فقط والمصدرة البترول على اعتبار أن الاقتصاد الجزائر يعتمد كثيرا على البترول في إيراداته.

أولاً: آثار التضخم المستورد في البلدان النفطية

إن ظاهرة التضخم المستورد موجودة في جميع الدول بلا استثناء¹، بيد أنها تعتبر مؤثرة بشكل خاص على الهيكل الاقتصادي لهذه الدول وبالتالي فهي تؤثر على معيقاتها الاقتصادية بشكل سلبي أكثر منه إيجابي، ومن هذه الآثار نذكر:

1. ارتفاع أسعار المواد الخام والوسطية المستوردة: في هذه الحالة، نجد أن استيراد مستلزمات الإنتاج من المواد الخام والوسيطه بأسعار مرتفعة ينعكس على تكلفة المنتج الكلي أو النهائي الذي تدخل فيه هذه المواد كمدخلات. ونظرا لكون أن هذه المنتجات مستوردة، فإنها تحسب على أساس قيمة معادلة بالعملة المحلية تؤدي إلى حدوث تأثير ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة على تكلفة الاستيراد، في هذه الحالة إذا كانت عملة الدولة المستوردة منخفضة القيمة مقارنة بعملة الدولة المصدرة، فإن تكلفة المنتجات المستوردة تكون مرتفعة بعمليتها المحلية وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى إجبار أصحاب الشركات والمصانع والمنتجين بصفة عامة إلى تحديد أسعار مرتفعة لمنتجاتهم مما يؤدي إلى حدوث نوع من التضخم من جانب التكاليف ناجم عن الأسعار العالمية.

2. ارتفاع أسعار المنتجات التامة الصنع: هذه المنتجات تعتبر منتجات نهائية تدخل في عملية الاستهلاك² مباشرة وفي هذه الحالة نجد أن هذه المنتجات تشكل جزءا من المعروض السلعي في الداخل الذي ينقسم إلى منتج محلي ومنتج خارجي، ومن الممكن أن تساهم السلع المستوردة في زيادة الأسعار محدثة تضخم مستورد، حيث يتم نقل الأسعار المرتفعة من العالم الخارجي إلى داخل الدولة، ويحدث، ويحدث ذلك في حالة وجوب طلب متزايد من طرف المواطنين على السلعة المستوردة وعدم كفاية المعروض السلعي لاحتياجات المواطنين، مما يشجع منتجي السلع المحلية المثيلة على رفع أسعارهم أسوة بأسعار المنتجات الأسعار المستوردة، وهكذا نجد أن استيراد السلع تامة الصنع يساهم في نقل التضخم العالمي وحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار ينتقل تأثيره إلى كافة السلع والخدمات الأخرى الغير مستوردة نتيجة ارتفاع أسعار منتجات وخدمات الآخرين

3. ارتفاع الرسوم الجمركية: هي نوع من الضريبة تدفع على الواردات وفي هذه الحالة نجد أن الضريبة الجمركية³ تزيد من تكلفة الاستيراد، لأن المستهلك يدفع ثمن السلعة الخارجية مضافا إليه قيمة

¹ أشواق عباس، "مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 2005، 1216 على الموقع الإلكتروني :

<http://www.ahewar.org/debat/shaw.art.asp?aid=38507/>

² رمزي زكي، مرجع سابق، 1986، ص 191.

³ علي توفيق صادق، مرجع سابق، 1979، ص 85.

الرسوم الجمركية، وبما أن قيمة الرسوم تتناسب مع قيمة شراء السلعة المستوردة لأنها عبارة عن نسبة منها، فإن ارتفاع سعر هذه السلعة يؤدي إلى ارتفاع الرسم وهو ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع السلعة داخل البلد بشكل أكبر من ارتفاعه داخل البلد المصدر

4. ارتفاع أسعار العقارات: يتفق الخبراء في السوق العقاري أنه لا يوجد ما يسمى بفشل الاستثمار في العقار، وحبثهم في ذلك أن الحاجة إلى المسكن والمكتب ليست وليدة اليوم، ولا تنحصر بفترة زمنية، بل هي قائمة على الدوام، لكن حجم الطلب على السلعة العقارية هو الذي يختلف بين الحين والآخر بحسب عوامل مختلفة ومتنوعة وأسباب أخرى سائدة، أبرزها التسويق العقاري، زيادة الطلب، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار في باقي الاستثمارات، كل هذه العوامل قادت إلى زيادة الثقة بالقطاع العقاري وتوجه الاستثمارات (المحلية والأجنبية) إليه بشكل هائل من الشركات العملاقة التي تتمتع برأسمال ضخ، فعند حدوث تضخم داخل البلد الذي يكون مصدره التضخم المستورد، يبرز القطاع العقاري كأداة استثمارية هامة للنجاة من فخ التضخم وانخفاض القوة الشرائية التي من المنتظر أن تتزايد بصورة كبيرة في الفترة المقبلة كنتيجة لزيادة أسعار الواردات، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الأسعار المحلية ويجعل المستثمرين يفكرون مليا للاستفادة من تلك التغيرات لتحقيق أعلى ربح ممكن مما جعلهم يحولون أنظارهم صوب القطاع العقاري لما يشهده القطاع من معدلات ربحية مرتفعة وبمعدلات مخاطر منخفضة وبالتالي أصبح القطاع الأنسب للاستثمار في الوقت الحالي من وجهة نظرهم

ثانيا: آثار التضخم المستورد في البلدان ذات العجز المالي

هناك عدة آثار للتضخم المستورد خاصة ذات العجز المالي، نذكر منها:

- زيادة العجز في ميزان مدفوعاتها؛
- زيادة المديونية الخارجية؛
- ارتفاع نفقات المعيشة المزيد من التفاوت في توزيع الدخل؛
- زيادة التبعية الاقتصادية؛
- نمو مفرط في قطاع الخدمات.

يمثل القطاع الخدمي جزءا مهما من الاقتصاد، بل أن القطاع الخدمي يمثل الجزء الأكبر في الاقتصاد العالمي لا، ويعتبر القطاع الخدمي منتج فهو الذي يهتم بإنتاج الخدمات بدلا من السلع الملموسة، مثل: (السيارات والطائرات والآلات والمعدات، فالقطاع الخدمي هو الذي يهتم بتقديم الخدمة للناس، من خدمات مصرفية واتصالات وتجارة الجملة والتجزئة وخدمات الهندسة والطب والسياحة) والنشاطات الاقتصادية

غير الربحية: (كخدمات العملاء، والخدمات الحكومية التي تتضمن التنمية والدفاع عن البلد وحفظ الأمن الداخلي والخارجي)، وعند حدوث التضخم المستورد فإن القطاع الخدمي سيشهد نمو كبير ويصبح يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، وذلك نظرا لارتفاع تكلفة الاستثمار¹ في كل من القطاعات الأخرى، فنجد أن القطاع الإنتاجي ارتفعت فيه تكاليف المواد الأولية بالإضافة إلى أجور العمال الذين تأثروا بالتضخم المحلي والمستورد في نفس الوقت، بالإضافة إلى هذا المنافسة من طرف المنتجات المستوردة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات ونقص هامش الربح، وبالتالي فإن المستثمرين سوف يعزفون على الاستثمار في هذا القطاع، ونفس الأمر بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية والبناء وقطاع الزراعة حيث سترتفع فيه تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، بالإضافة إلى نقص هامش الربح وبالتالي فإن التوجه في هذه المرحلة سيكون نحو القطاع الخدمي والذي رغم ارتفاع التكاليف فيه إلا أن هامش الربح سيكون أحسن لأن تكلفة الاستثمار في القطاع الخدمي أقل بكثير من الاستثمار في باقي القطاعات وبالتالي نقص عامل المخاطرة فيه.

الفرع الثاني: سياسات الحد من التضخم المستورد

إن الإسقرار الاقتصادي يكمن في الاستجابة على مستوى السياسات للقناة المباشرة للأسعار (إثر مرور أسعار الصرف إلى أسعار الواردات فمستوى الأسعار المحلية)، عن طريقة محاولة إيجاد إستراتيجية لإحلال الواردات التي تؤثر بدرجة كبيرة على المستويات العامة للأسعار، أو عن طريق استعمال أدوات السياسة المالية من ضرائب ورسوم، إلا أن هذه الأداة تفرض على الدولة تكاليف مالية ذات نسبة معتبرة، أما السياسة النقدية فدورها يتمثل في استهداف سعر الصرف كهدف وسيط بغية الرقابة والتحكم في أثر مرور أسعار الصرف إلى الأسعار المحلية، وهي كالتالي²

1. سياسة التعقيم: على المجاميع النقدية الناجمة عن التدفقات الداخلة الصافية لرؤوس الأموال، وبمفهومها الضيق تعبر عن الاستجابة عبر أدوات السوق المفتوحة وأدوات أخرى لغرض عدم إحداث تغيير في القاعدة النقدية، ويمكن استخدام هذه السياسة بعدة طرق منها تشجيع الاستثمار الخاص خارج الحدود الاقتصادية للبلد، أو السماح للمقترضين الأجانب بالافتراض من السوق المحلي.

2. صناديق الاستقرار الاقتصادي: يمكن أن تلعب هذه الصناديق التي تملكها الحكومة دورا هاما في الحد من التضخم القادم من الخارج عن طريق امتصاص جزء من العوائد للصادرات النفطية، عن طريق

¹ نفس المرجع السابق ص. 225

² زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ، 1998ص.20

تخصيص الفوائض من العوائد في هذه الصناديق حيث أصبحت الدول التي أنشأت صناديق الاستقرار الاقتصادي (صناديق النفط) أكثر تحكما في المتغيرات النقدية على مستوى نمو العرض، مستويات الأسعار المحلية، تذبذب الأسعار الصرف الأسمية.

3. **الضرائب والتعاريف الجمركية** حيث تؤدي طفرة أسعار الغذاء والوقود على صدور مجموعة واسعة من الاستجابات على مستوى المالية العامة في أنحاء العالم بهدف تخفيف آثارها على الصعيد المحلي، وذلك عن طريق الحد من أثر الأسعار العالمية على الأسعار المحلية عن طريق الضرائب والتعاريف الجمركية على الواردات.

4. **سياسة دعم الأسعار:** تعتمد هذه السياسة على تقديم الدعم لأسعار المواد الغذائية والطاقوية خصوصا سواء من خلال الرقابة على الأسعار في الأسواق الدولية، أو دعم الواردات الغذائية ودعم الوقود

5. **تعديل الأجور والمعاشات التقاعدية:** حيث تلجأ بعض البلدان إلى زيادة الحد الأدنى من الأجور ومعاشات التقاعد

6. **إحلال الواردات:** تعني هذه السياسة إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجيات السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي تستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو تجنب الواردات من المنتجات المصنوعة، وبالتالي تجنب انتقال التضخم إلى الاقتصاد المحلي. **تغير سعر الصرف:** في حالة عدم تمكن الدولة من التأثير المباشر على المستوى العام للأسعار تسعى إلى تغيير سعر صرف عملتها للتقليل من حجم التضخم المستورد وآثاره السلبية

خلاصة الفصل:

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر التي تحدث اختلالا كبيرا في أي اقتصاد ولقد اختلف في تحديد تعريف موحد فمنهم من يعتبرها أنها ظاهرة نقدية ويتم تفسيره من خلال التوسع النقدي والزيادة النفقات، ومنه يعتبر ظاهرة سعرية ويفسره من خلال نتائجه المتمثلة في ارتفاع مستويات الأسعار. يرجع التضخم في جوهره إلى اضطراب قوى الإنتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة، وبعبارة أدق ينشأ التضخم نتيجة الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي حدوث حالة عجز في الموازنة العامة للدولة، نتيجة ضعف الإيرادات مقارنة بالإنفاق الحكومي، هذا ما يدفع الدولة لزيادة الكتلة النقدية بدون زيادة الإنتاج وهو ما يؤدي إلى التضخم.

وجدنا أن التضخم المستورد يمكن أن يكون تضخما بالطلب ناتج عن ارتفاع أسعار المنتجات التامة الصنع، وقد يكون تضخما بالتكاليف ويكون ناجم عن ارتفاع أسعار المنتجات التامة الصنع، وقد يكون تضخما بالتكاليف ويكون ناجم عن ارتفاع الموارد الأولية والنصف مصنعة والتي تدخل مباشرة في عملية الإنتاج.

الفصل الثاني:

الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم المستورد والتضخم المحلي

في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

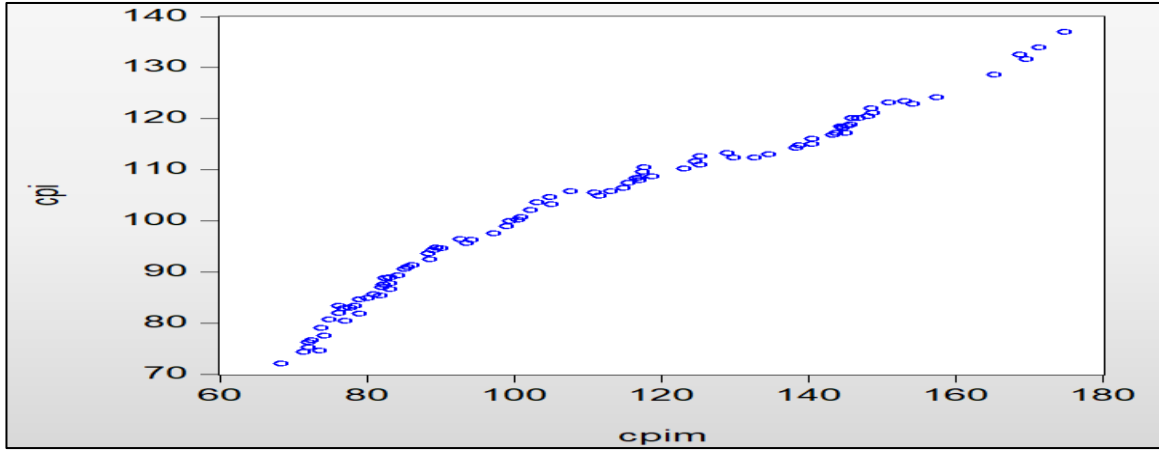
تمهيد:

للتضخم المستورد علاقة بالتضخم المحلي (والتي تطرأ إليها في الجانب النظري ضمن حيثيات الفصل الأول) والذي يمثل جوهرها في إحدى الأدوات المهمة في عمليات التقييم المفترض وعلى أي دولة القيام بها وذلك لضبط التأثيرات السلبية الخارجية على اقتصادها الداخلي، وهذا كل ما نحاول معالجته في هذا الجزء من الدراسة عبر تطبيقها وفق مدى تأثير التضخم المستورد على المستوى العام لأسعار المستهلكين في الجزائر للفترة (2000_2020). وذلك وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

المبحث الأول: التكامل المشترك والاختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

إن المعلومات المقدمة في الفصل النظري من الدراسة، وبالاعتماد على الرسم البياني للعلاقة بين التضخم المستورد كمتغير مستقل والتضخم المحلي ممثلاً في المستوى العام لأسعار المستهلكين كمتغير تابع يمكن ملاحظة:

الشكل رقم 01: شكل الانتشار لنقاط العلاقة بين التضخم المستورد والتضخم المحلي



المصدر : مخرجات برنامج Eviews

يوجي الرسم البياني العلاقة بين التضخم المستورد والتضخم المحلي بمعادلة لوغاريتمية نيبيرية، أو بتعبير آخر فإن النموذج المقترح يمكن أن يأخذ الشكل التالي:

$$CPI_t = \beta_0 + \beta_1 CPIM_t + \varepsilon_t$$

وبالتحويل إلى الصيغة الخطية بإدخال واستعمال خواص اللوغاريتم النيبيري على الطرفين:

$$LNCPI_t = LN\beta_0 + \beta_1 LNCPI_t + V_t \dots (*)$$

- CPI_t : تمثل تطور المعدل العام لأسعار المستهلكين (بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي).

- β_0 : الحد الثابت، والذي يعبر عن المستوى العام للأسعار محلياً في ظل عدم وجود تضخم مستورد.

- $CPIM_t$: التضخم الناتج عن عوامل خارجية، (التضخم المستورد) والذي يمكن احتساب قيمه من العلاقة التالية:

$$REER = \frac{NEER}{CPI/CPIM} = NEER \cdot \frac{CPIM}{CPI} \dots \dots \dots (1)$$

وعليه يكون:

$$\frac{REER \cdot CPI}{NEER} = CPIM \dots \dots \dots (2)$$

بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

يمكن الوصول للنتائج التالية بالدراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة :

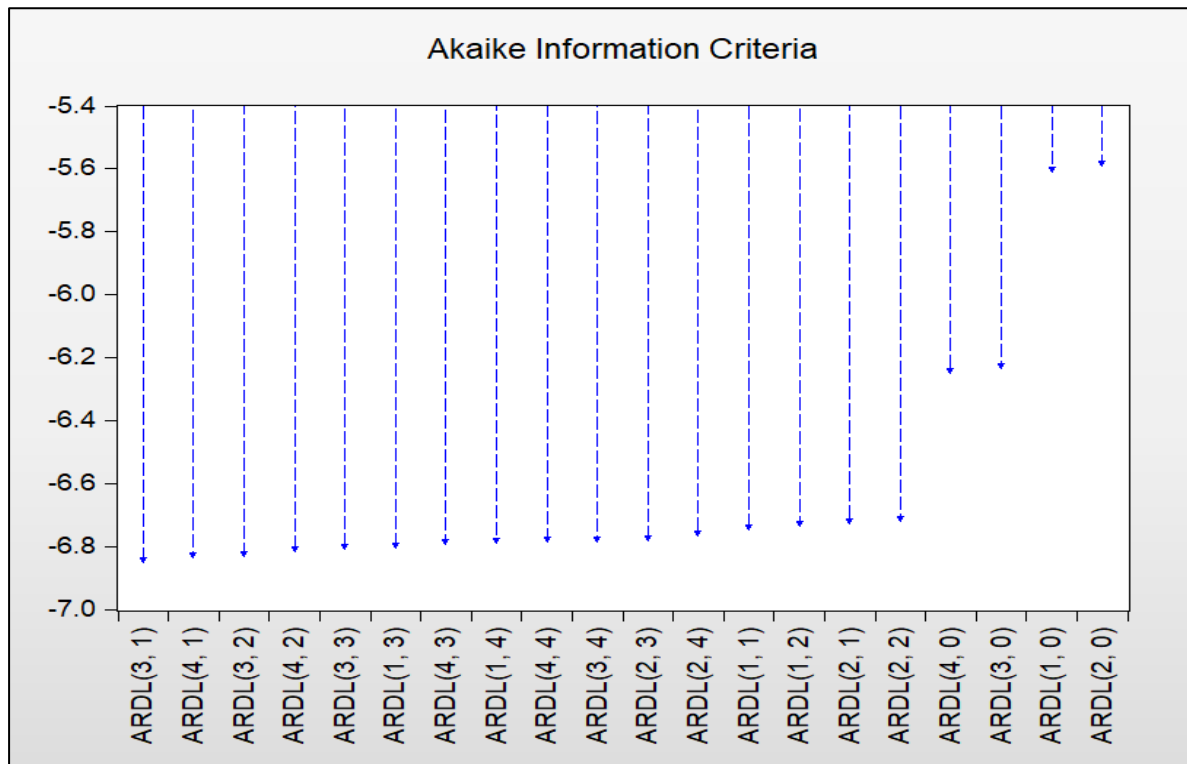
الجدول رقم: 01 اختبارات الإستقرارية لمتغيرات الدراسة:

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
<u>At Level</u>				
CPIM		CPI		
5.7812		1.2462	t-Statistic	With Constant
1.0000		0.9983	Prob.	
n0		n0		
-1.5627		-3.7937	t-Statistic	With Constant & Trend
0.8000		0.0213	Prob.	
n0		**		
9.2637		6.3310	t-Statistic	Without Constant & Trend
1.0000		1.0000	Prob.	
n0		n0		
<u>At First Difference</u>				
d(CPIM)		d(CPI)		
-8.4308		-10.9614	t-Statistic	With Constant
0.0000		0.0001	Prob.	
***		***		
-18.7362		-10.7994	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0000		0.0000	Prob.	
***		***		
-6.7068		-8.7802	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0000		0.0000	Prob.	
***		***		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

النتائج سالفة الذكر توضح بعدم استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في المستوى وهذا ماأكدته اختبار فيليب بيرون (pp) باحتمالية خطأ تتجاوز 10%, ولكن باستخدام الفرق الاولادى الى تحقق شرط الاستقرارية باحتمالية خطأ لا تتجاوز 1% مما يجعلها سلاسل متكاملة من الدرجة الاولى I(1) إن تطبيق النموذج (*) المدرج سابقا، وباستخدام السلاسل المستقرة في برنامج Eviews10 نحاول تحديد درجات الإبطاء المثلى وفق المعيار AIC والمدرجة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: درجات الإبطاء المثلى للنموذج المقترح.



المصدر: مخرجات برنامج Eviews

إنطلاقاً من الشكل السابق نلاحظ أن الإبطاء الأمثل والمحقق لأقل قيمة وفق معيار AIC هو ARDL(3,1) وبإجراء اختبار الحدود Bounds Test نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم: 02 اختبار الحدود لنموذج الدراسة:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.202182	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=80				
Actual Sample Size	89	10%	3.113	3.61
		5%	3.74	4.303
		1%	5.157	5.917

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة فيشر المحسوبة F-statistic أعلى من I(1) عند مستوى معنوية مساوية لـ 5% وهو ما يدفع باتجاه إقرار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير التفسيري نحو المتغير التابع (تكامل مشترك).

المبحث الثاني: تقدير العلاقة بين التضخم المستورد والمحلي في الجزائر خلال الفترة: 2000-

2023:

لتبني منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، يجب أن نعتمد على تحقيق متغيرات الدراسة لشروط الإستقرارية الدافعة. حيث أن هذه المنهجية تعطي علاقات تأثير على مدى طويل وقصير الأجل بشكل منفصل. وهذا مقارنة مع منهجية أخرى. مع مراعاة مسألة عدم تكامل متغيرات الدراسة في نفس الدرجة، وهذا ما يستدعي بموجبه الإعتماد على هذه الطريقة على أساس أنها عملية أكثر وتساعد على التحليل بشكل أعمق.

وبتقدير العلاقة المطروحة سابقا (من خلال المبحث الأول للفصل الثاني) يمكن التوصل للنتائج التالية:

الجدول رقم: 03 نتائج تقدير نموذج الدراسة:

Dependent Variable: LNCPI				
Method: ARDL				
Date: 05/05/23 Time: 10:31				
Sample (adjusted): 2001Q1 2023Q1				
Included observations: 89 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNCPIM				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 20				
Selected Model: ARDL(3, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNCPI(-1)	0.846083	0.054748	15.45407	0.0000
LNCPI(-2)	-0.167329	0.074778	-2.237684	0.0279
LNCPI(-3)	0.225241	0.066440	3.390127	0.0011
LNCPIM	0.597967	0.058953	10.14307	0.0000
LNCPIM(-1)	-0.546723	0.062407	-8.760562	0.0000
C	0.206560	0.063087	3.274220	0.0015
R-squared	0.997639	Mean dependent var	4.624079	
Adjusted R-squared	0.997497	S.D. dependent var	0.154370	
S.E. of regression	0.007723	Akaike info criterion	-6.824144	
Sum squared resid	0.004951	Schwarz criterion	-6.656370	
Log likelihood	309.6744	Hannan-Quinn criter.	-6.756519	
F-statistic	7014.864	Durbin-Watson stat	1.844762	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج مقدرات النموذج نلاحظ أن معامل التحديد بلغ قيمة معتبرة تفوق 99.76% مما يدل على أن النموذج المقدر ذو مقدرة تفسيرية عالية، وهذا ما يؤكد مصداقية تلك القيمة

وأخذ مقياس فيشر للنسبة بين التباين المفسر إلى التباين الكلي لقيمة معنوية تقارب 7014 ما يعني المعنوية الكلية للمقدرات.

وبإعادة التقدير للأجلين القصير والطويل يمكن الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم: 04 النموذج المقدر لعلاقة بين التضخم المستورد والمحلي في الجزائر للفترة (2000-2023):

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LNCPI)				
Selected Model: ARDL(3, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/05/23 Time: 10:32				
Sample: 2000Q1 2023Q1				
Included observations: 89				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.206560	0.063087	3.274220	0.0015
LNCPI(-1)*	-0.096004	0.032248	-2.977037	0.0038
LNCPI(-1)	0.051244	0.018980	2.699910	0.0084
D(LNCPI(-1))	-0.057913	0.048045	-1.205377	0.2315
D(LNCPI(-2))	-0.225241	0.066440	-3.390127	0.0011
D(LNCPI(-3))	0.597967	0.058953	10.14307	0.0000
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCPI	0.533770	0.036116	14.77931	0.0000
C	2.151565	0.173715	12.38560	0.0000
EC = LNCPI - (0.5338*LNCPI + 2.1516)				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

تبين لنا من الجدول السابق أخذ معامل تصحيح الخطأ ذو قيمة سالبة ومعنوية حيث تقدر ب (-0.096004) وهو يدل على أن 9.60% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن (سنة واحدة) أو بصيغة أخرى فإن العودة إلى الوضع التوازني في أجل الطويل يتطلب 10 سنوات إن نموذج المقدر في أجل الطويل يحقق المعنوية الإحصائية للمقدرات بإحتمالية خطأ لا تتجاوز 5%، وهو يثبت تحقيق علاقة تأثير للمتغيرات الحادثة في أسواق الشركاء التجاريين على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة طويلة.

باعتقاد على النموذج المطروح في التحليل الإقتصادي يبقى يحمل في مضمونه مخاطر تتعلق بالأساس بعد التأكد من مصداقية الإحصائية، لذلك يجب التوجه نحو إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة وهنأ لتأكد من أن النموذج المقترح يحمل الشروط الواجب تحقيقها وذلك وفقا للإختبارات التالية

• اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

يمكن الاستعانة باختبار **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**، وذلك للتأكد من عدم وجود اختبار ذاتي للأخطاء وهو الاختبار الذي يستخدم مضاعف لاقترانج للارتباط الذاتي للبقاوي، وباستخدام برنامج **Eviews** نتحصل على الجدول الموالي:

الجدول رقم: 05 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج الدراسة باستخدام (Breusch-Godfrey

LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	1.801825	Prob. F(2,81)	0.1715	
Obs*R-squared	3.790911	Prob. Chi-Square(2)	0.1502	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 05/05/23 Time: 12:27				
Sample: 2001Q1 2023Q1				
Included observations: 89				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCPI(-1)	-0.011717	0.061161	-0.191578	0.8486
LNCPI(-2)	-0.044589	0.086134	-0.517670	0.6061
LNCPI(-3)	0.037359	0.070446	0.530324	0.5973
LNCPIIM	0.000309	0.059826	0.005163	0.9959
LNCPIIM(-1)	0.011249	0.062808	0.179109	0.8583
C	0.033720	0.065916	0.511566	0.6103
RESID(-1)	0.054530	0.129332	0.421623	0.6744
RESID(-2)	0.234593	0.128615	1.823998	0.0718
R-squared	0.042595	Mean dependent var	7.92E-17	
Adjusted R-squared	-0.040144	S.D. dependent var	0.007501	
S.E. of regression	0.007650	Akaike info criterion	-6.822728	
Sum squared resid	0.004740	Schwarz criterion	-6.599030	
Log likelihood	311.6114	Hannan-Quinn criter.	-6.732562	
F-statistic	0.514807	Durbin-Watson stat	1.931726	
Prob(F-statistic)	0.820918			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

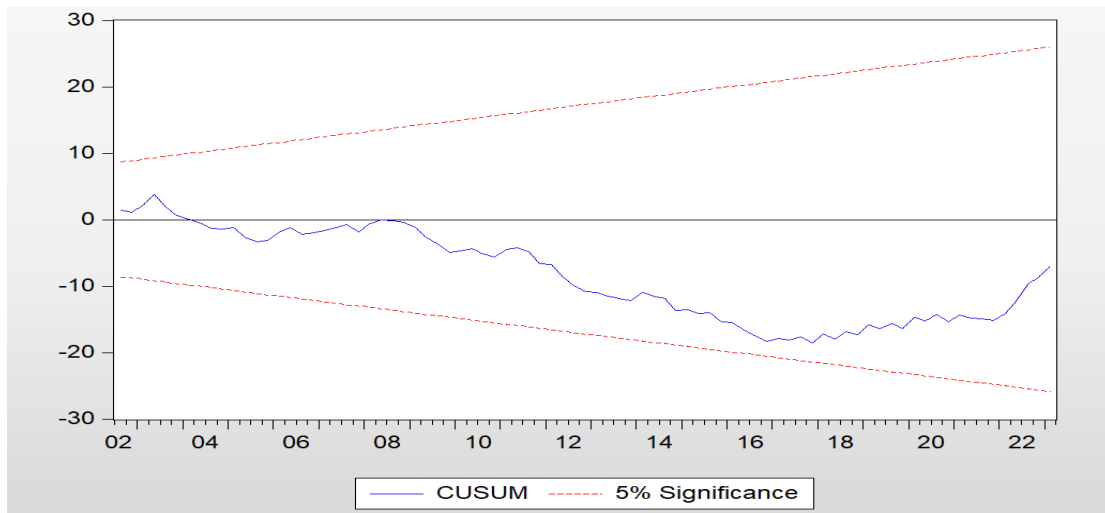
تتضح من الاختبار السابق ذكره بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء وهي قيمة غير معنوية إحصائيا عند

5% (Prob F-statistic =0.1715) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

باستخدام اختبار CUSUM وبالنظر إلى مخرجات برنامج Eviews نلاحظ:

الشكل رقم 03: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الدراسة.



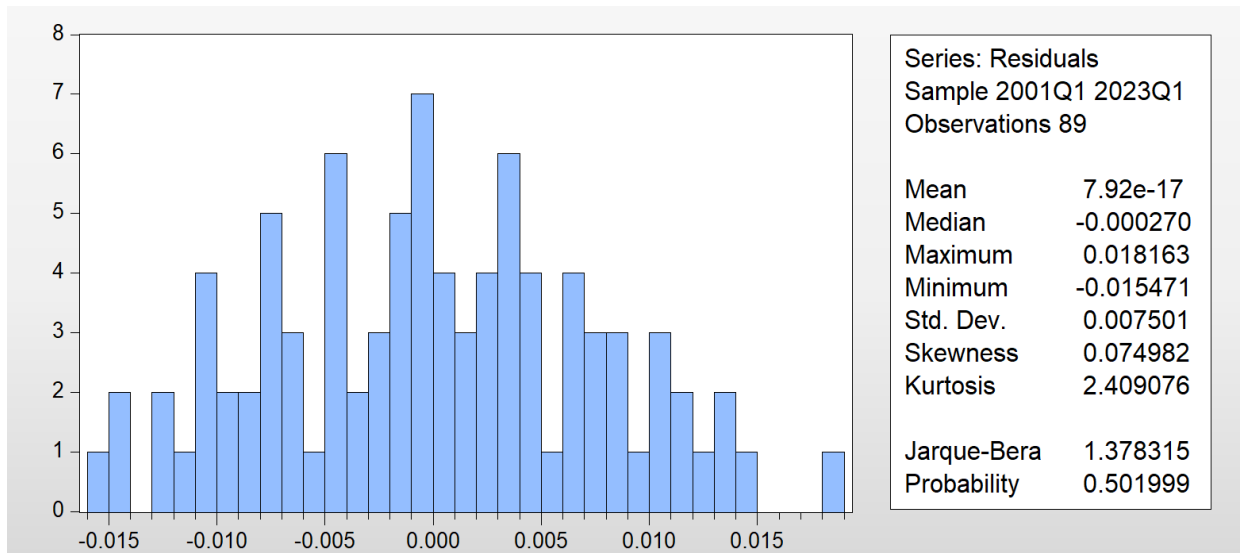
المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة أن المنحنى يقع داخل حدود مستوى المعنوية 5% وهو ما يؤشر إلى تسجيل وجود استقرار هيكلي للنموذج.

- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي:

للتحقق من فرضية وجود أو عدم وجود توزيع طبيعي لبواقي النموذج المقدر نستعين باختبار جاك-بيرا المدرج في البيان التالي:

الشكل رقم 04: اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews

انطلاقاً مما سبق فإن النموذج المقدر يحقق مختلف الإختبارات الإحصائية، وهو الأمر الذي يدفع باتجاه اعتماده كنموذج مفسر للعلاقة بين التضخم المستورد والتضخم المحلي، أو بتعبير أدق درجة تأثير مستويات الأسعار للشركاء التجاريين على معدلات التضخم المحلية، هذا الإعتماد يمكن ترجمته في التحليل الاقتصادي الممكن إدراجه في المبحث الموالي من الدراسة.

المبحث الثالث: مناقشة النتائج:

من خلال هذه النتائج نجد أن النموذج يستوفي على جميع الشروط الإحصائية اللازمة لاعتماده كنموذج مفسر للعلاقة بين التضخم المحلي والمستورد، غير أن هذا التوافق الإحصائي يستوجب إثبات حالة المطابقة للنظرية الاقتصادية حيث أنه لا يمكن اعتماد أي نموذج حتى ولو كان مقبولاً إحصائياً دون تقييمه وفق أسس ومبادئ النظرية الاقتصادية

أما من الجانب الاقتصادي تبدو الصيغة الدالية للنموذج موقفة كذلك ويدعم هذا التوجه النتائج التالية:

- إشارة الحد الثابت الموجبة: $\ln\beta_0=2.15$ ، تعني بأنه في حالة ثبات المتغير المفسر فإن معدل التضخم المحلي سيكون عند حدود 2.15% كنتيجة لعوامل أخرى كسرعة دوران النقد وحجم الناتج (عوامل داخلية) وهو ما يتلائم والنظرية الاقتصادية.
- إشارة معلمة المستوى العام للأسعار لدى الشركاء التجاريين (التضخم المستورد) الموجبة والتي تتلائم والنظرية الاقتصادية، من حيث أنها تشكل جانب رافع في قيم الأسعار المحلية، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 0.53، بما يعني أن أي زيادة الأسعار خارجياً بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم محلياً بمقدار 0.53 %، وهي قيمة حسب وجهة نظرنا تبقى نسبة ضعيفة جداً لا يمكن

اعتبارها ذات تأثيرات قوية على الهزات السعرية المحلية مقارنة بالحالة التي سيكون عليها الواقع لو تم غلق باب الإستيراد.

إن الإستيراد بالنسبة لدولة كالجزائر ألته الإنتاجية غير مرنة وغير فعالة بالشكل المطلوب لتلبية الاحتياجات المحلية، يبقى خيارا استراتيجيا باعتبار ذلك الإستيراد داعم قوي لجانب العرض في مقابل حالات الطلب المتزايدة.

إن التأثير البسيط للتضخم المستورد على التضخم المحلي يبقى في حدود معقولة بل وصحية في نفس الوقت مقارنة بالمعدلات التي كان بالإمكان أن تصل إليها الأسعار لو تقم تقييد أو غلق باب الإستيراد خصوصا للسلع ذات الإستهلاك الواسع.

حيث أن البرامج الإنفاقية موسعة شهدت تحكما واضحا في معدلات التضخم ضمن حدود لا تتجاوز 5% تقريبا (4.2% كمتوسط للفترة 2001-2014)، هذا التَّحْكُمُ جاء في خضم مجموعة من التناقضات التي كان بإمكانها ضرب النظام النقدي ككل، فاعتماد النظرية الكينزية لرفع الطلب الكلي الفعال وما رافقه من زيادة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بالتزامن مع تراجع في أداء القطاعات الإنتاجية نتيجة الإتجاه الخاطئ والغير مدروس نحو إستراتيجية النمو اللامتوازن وما انجر عنها من تفاقم للإختلالات داخل الهيكل الإقتصادي الوطني، زادها التخفيض الضمني لسعر الصرف الحقيقي الفعلي وما يعنيه ذلك من ارتفاع في أسعار السلع المستوردة، كل هذه المعطيات كانت لترفع من معدلات التضخم إلى مستويات عالية (تضخم جامح)، لكن أن تشهد تلك المعدلات مستويات متدنية يدعوا أكثر إلى التساؤل عن المحددات الرئيسية لسيرورة المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة برامج الإنعاش الإقتصادي؟.

حيث نجد أن معيار السيولة النقدية فقد شهدت في الأونة الأخيرة تطورا ملحوظا في إطار سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية أكثر تفتحا ترجمتها معدلات الفائدة المنخفضة¹،

وهذا ما أدى إلى زيادة من قيمة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي من حدود 37.83% سنة 2000 إلى 56.85% سنة 2001 واستمرت في الإرتفاع إلى غاية تسجيل قيمة 79.42% مطلع 2014، وهو ما يبينه الجدول الموالي:

¹راجع إحصائيات البنك الدولي والنشرات الإحصائية الثلاثية الصادرة عن بنك الجزائر.

* سعر فائدة إقراض 8% تقريبا على مدار الفترة 2001-2014 بالإضافة إلى رفع سقف القروض بدون فوائد لفائدة الشباب.

الجدول رقم: 06 تطور معامل السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة: 2001-2014.

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معامل السيولة (%)	56.85	62.72	62.82	59.27	53.83	57.28	64.09	62.99	73.16	69.05	68.06	67.96	71.75	79.42

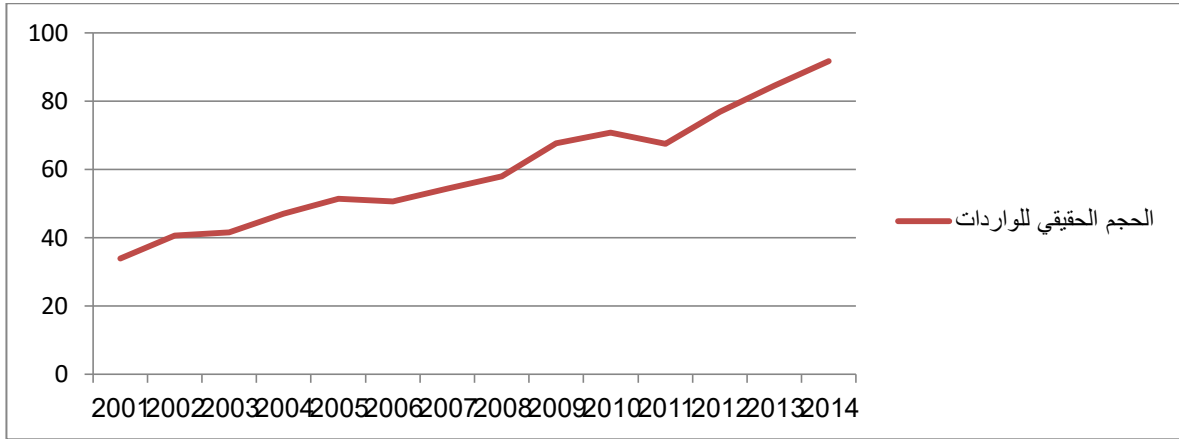
المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من: إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator> تاريخ زيارة الموقع: 2023/02/23.

إن الارتفاع الملاحظ في معامل السيولة النقدية يُشكل تنفيذا واضحا للنظرية الكينزية في الرفع من الطلب الكلي الفعال، فالسياسة النقدية المتفتحة عكستها تراجع في معدلات الفائدة على الاقتراض من حدود 16% سنة 1996 إلى 10% سنة 2000 ثم 8% خلال الفترة (2004-2014)، وهذا بالتزامن مع تخفيض معدل إعادة الخصم من 7.5% سنة 2000 إلى ما يقارب 4% خلال فترة الإنعاش الإقتصادي¹، إن السياسة النقدية المنفتحة رافقتها سياسة مالية موسعة خصوصا في جانب تطور نمو نفقات التسيير والذي ترجمه أكثر ارتفاعات الكتلة الأجرية خصوصا سنة 2008 بنسبة 24.19% وسنة 2011 بنسبة نمو 30.85%*، هذه الإرتفاعات التي واكبت تخفيضات ضمنية لسعر الصرف الحقيقي الفعلي في محاولة من قبل الحكومة الجزائرية لإعطاء أكبر فعالية للسياسة المالية التوسعية (مضاعف السياسة المالية يكون أكبر في حال سعر الصرف الثابت)، فتنازل سعر الصرف الحقيقي الفعلي جاء بعكس المعطيات المالية للإقتصاد الوطني (فائض معتبر في ميزان المدفوعات وارتفاع في حجم الإحتياجات...) وهو ما يؤكد عدم تعويم سعر الصرف كما هو معطن، لكن هذا التثبيت بأي ثمن؟.

إن الخلل الذي أحدثته استراتيجية النمو اللامتوازن - وما ترتب عليه من تدهور في حصيللة القطاعات خارج قطاع المحروقات- رافقه نمو كبير في الطلب الكلي الفعال، هذا الطلب الفائض غطته المستويات العالية من الواردات التي انتقلت في حجمها الحقيقي من حدود 33.98 مليار دولار سنة 2001 إلى 70.72 مليار دولار سنة 2010 ثم 91.79 مليار دولار سنة 2014 كما يظهره الشكل البياني التالي:

* تشير إلى ارتفاع الرواتب والأجور والمعاشات بحسب تقارير بنك الجزائر (2010 و 2014) من حدود 526.2 مليار دج سنة 2007 إلى 711 مليار دج سنة 2008، ومن 1212.6 مليار دج سنة 2010 إلى 1774.7 سنة 2011، حيث رافق تلك الإرتفاعات زيادة في نفقات التسيير بأعلى نسب مسجلة (تجاوزت 31%) خلال الفترة (2001-2014).

الشكل رقم 05: الحجم الحقيقي للواردات خلال الفترة: 2001-2014.



المصدر: من إعداد الطلب بالإستعانة بمعطيات الجدول رقم 02 الملحق رقم 01.

إن التطور الكبير في حجم الواردات يعطي تفسيراً أكثر واقعية لمعدلات التضخم المسجلة على مدار فترة برامج الإنعاش الإقتصادي، فالعناصر الرئيسية المؤثر في هذا الإرتفاع لحجم الواردات جاءت على النحو التالي:

- ارتفاع معامل التركيز داخل هيكل الإقتصادي الوطني نحو قطاع المحروقات (تبعية لقطاع المحروقات) في ظل توجه واضح لتنمية القطاعات غير الإنتاجية (رأس المال الإجتماعي)، وهو ما أدى إلى زيادة التبعية للخارج خصوصا في الجانب الغذائي منها، حيث يشير معدل التغطية المحلي للحاجيات من الغذاء إلى عدم تجاوز نسبة 28% من إجمالي الإستهلاك النهائي الفردي للأسرة مما يؤكد تزايد الإعتماد على الخارج في تغطية الطلب الكلي الفعال خصوصا في الجانب الغذائي، وهو ما يعني أنه حتى ولو أرادت الدولة الضغط على واردات سلع التجهيز فهي تبقى غير قادرة على الضغط على الواردات الغذائية في ظل تزايد الطلب (النمو السكاني).
- إن الإعتبار السابق (تبعية متزايدة للخارج) رافقه تخفيض ضمني في سعر الصرف الفعلي الحقيقي مما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطن الجزائري (نقل المستورد لعبء التراجع في العملة الوطنية إلى المنتج والمستهلك) وسبب مزيدا من الضغط الإجتماعي إلى الحد الذي ارتفعت معه كتلة الأجر (مما يعني ضغط أكبر لإرتفاع الأسعار) وحتم على الدولة الجزائرية زيادة الإعتماد على الواردات للتحكم أكثر في معدلات التضخم.

إن اعتماد الواردات لتغطية الطلب الكلي المفعل خلال فترة الإنعاش الإقتصادي (2001-2014) يعني التحول من التضخم الطليق المحقق سنة 1997 إلى تضخم مكبوت مرة أخرى بداية من 2001، هذا التحول الذي يستلزم على الأقل واردات بقيمة 50 مليار دج (بأسعار 1980) أو ما يقارب 22 مليار دولار

سنويا (في ظل طلب كلي معادل لذلك المسجل في 2004)، وإذا كان مستوى الطلب عند ذلك المحقق في سنة 2014 فإنه لا بد من زيادة حجم الواردات إلى ما يفوق 70 مليار دولار لإبقاء معدلات التضخم تحت عتبة 5%، وهو ما يعني ضغط أكبر على ميزان المدفوعات خصوصا مع انخفاض معدل تغطية الإحتياجات لأشهر الإستيراد من 38.33 شهر سنة 2010 إلى 30 شهر مطلع 2014¹ بالتزامن مع تراجع سعر البترول وانخفاض حجم الصادرات من المحروقات.

إن المعدلات السابقة للإستيراد توحى بخطورة كبيرة تهدد الإقتصاد الجزائري، فحتى ولو حاولت الحكومة الجزائرية الدخول في سياسة مالية تقشفية يتم من خلالها التخلي عن رفع الأجور وتخفيض نسب التوظيف (لتخفيض نفقات التسيير) بالتزامن مع تخفيض نفقات التجهيز (خصوصا التجهيزات الصناعية والفلاحية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة بالتزامن مع تجميد عديد المشاريع المبرمجة) كإجراء أولي للتحكم في معدلات التضخم في مقابل تقليص فاتورة الإستيراد، فإن ذلك لن يؤدي إلى نتائج مرغوبة حيث أن الإستبدال اللامتاسق بين البطالة والتضخم لن يخفض من ارتفاع مستويات الأسعار، بل بالعكس فالسياسة المالية التقشفية ستؤثر أكثر على الناتج المحلي الخام إلى الحد الذي يزيد من العجز على تغطية الطلب المحلي، مما يستوجب التحول السريع نحو تنمية القطاعات الإنتاجية خصوصا وأن الأوضاع المالية لا تزال في مصلحة الجزائر.

أما الفترة 2015-2021وهي الفترة التي ميزها التراجع الكبير في أسعار النفط في الأسواق البترولية العالمية ما يعني الدخول إجباريا في سياسة المالية أقل انفتاحا (ليس بضرورة سياسة تقشفية صارمة)، وما يرافق ذلك من تغييرات يمكن أن تمس الجانب النقدي (سياسة نقدية أقل انفتاحا كذلك) هذا الأمر الذي لم يتحقق في الواقع المالي.

وبالنظر إلى معطيات جدول تطور سيولة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة والمدرج فيما يلي:

الجدول رقم:07 تطور معامل السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة: 2015-2021.

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معامل السيولة (%)	82.00	78.88	79.33	81.58	80.53	96.49	91.18

¹تقرير بنك الجزائر 2014، ص 164.

المصدر: من إعداد الطالب انطلافا من: إحصائيات البنك الدولي على الرابط: [/http://data.albankaldawli.org/indicator](http://data.albankaldawli.org/indicator)

تاريخ زيارة الموقع 2023/03/01

نلاحظ من الجدول سابق استمرارية الجزائر في تبني نمط سيولة نقدية منفتحة على عكس المعطيات الاقتصادية التي يفرضها واقع المال، فترجع اجمالي الناتج (كنتيجة لتراجع حصيلة المحروقات).

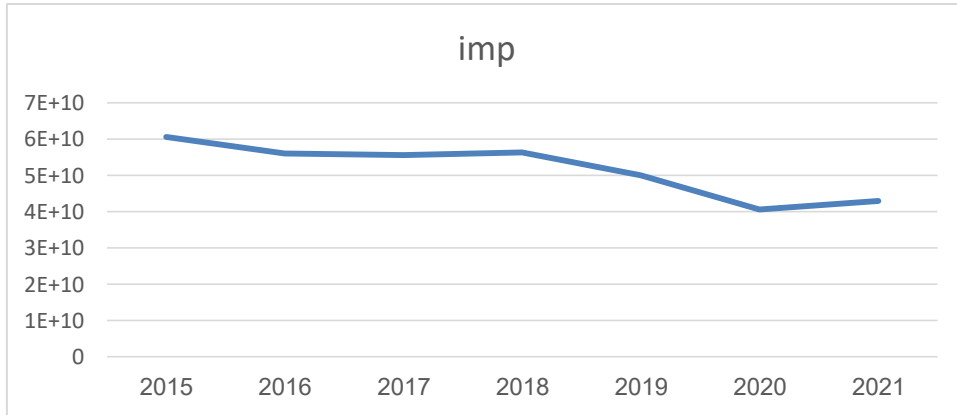
كان يفرض تقييد أكبر السيولة حتى لا يتطور المعامل بشكل كبير.

لكن معطيات الجدول توحى بتطورات غير مرغوبة لمعامل السيولة النقدية، والذي ارتفع الى حدود تتجاوز 96 % نهاية 2020، وهو ما سيدفع بالضرورة الى توليد حركات تضخمية كبيرة، قادرة على

ضرب هيكل الاستقرار الداخلي في العمق (التطور الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي... إلخ)

إن ارتفاع معامل السيولة رافقه تراجع ملحوظ في فاتورة الاستراد، وهو ما يمكن تتبع أثره في الشكل الموالي:

الشكل رقم 06: تطور الواردات خلال الفترة: 2015-2021.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

ان التراجعات المسجلة في مداخيل المحروقات دفع إلى تقييد حركة الاستراد تدريجيا لتفادي عجز كبير في الميزان التجاري، ومن وراءه ميزان المدفوعات لكن حتى هذا التقييد لم يكن بشكل كبير، فالواردات بقيت تسير في حدود تتجاوز حدود 40مليار دولار، في توجه واضح للدولة الجزائرية، للتحكم أكثر في مستويات الأسعار، ضمن حدود لا تؤدي إلى حدوث تضخم جامح (ولو على حساب تراجع احتياطات الصرف).

ان تراجع الواردات وما رافقه لارتفاع معامل السيولة كان له أثر بالغ في معدلات التضخم المحلية الى حدود تقارب 10%.

ما يعني أن سيرورة التضخم في الجزائر تبقى ذات خطورة في المصادر الداخلية في ظل عدم القدرة على الاستعانة بالجانب الخارجي لزيادة العرض المحلي في مقابل الطلب المتزايد.

خلاصة الفصل:

الدراسة القياسية والتحليلية تثبت بما لا يدعو مجالا للشك، لأن أي تحكم في معدلات التضخم يجب أن يأخذ في الاعتبار الداخلية (وبالتحديد كيفية مواجهة الطلب المحلي)، أما المصادر الخارجية فتتضمن أسعار المنتجات الشركاء التجاريين يبغي في حدود ضئيلة ومقبولة وبالحد الذي ليس له تأثيرا على الداخل الجزائري بل على العكس فكل ما يتم استرداه يلقى داعم مهم لجانب العرض المحلي، وهو ما يستدعي في المراحل القادمة والتفكير جديا في تفعيل نشاط الآلية الإنتاجية المحلية، لأنها الوحيدة التي تبقى قادرة على ضبط مؤشرات الداخلية بدون الحاجة لأي مصدر آخر.

خاتمة

خاتمة:

إن موضوع التضخم موضوع هام جدا و متشعب يحضى بأهمية بالغة جدا نظرا لما له من تأثير على الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع وكذا الحياة الاقتصادية فهو يؤثر بالدرجة الكبيرة على كفاءة الوحدة النقدية أو بمعنى آخر القدرة الشرائية للوحدة النقدية وبالتالي يؤثر على التوزيع الغير عادل للدخل والثروة في المجتمع وبالتالي زيادة التكاليف على الحكومات مما يجعل هاته الأخيرة تتبع سياسات تتناسب مع معدلات تضخم منخفضة ولأجل ذلك كان لابد عليها من معرفة أهم مسببات هاته الظاهرة ولكون أغلب البلدان النامية تعتمد على سعر الصرف الثابت فإن من المؤكد أن التضخم المستورد يعد أهم أحد المصادر المهمة المسببة لظاهرة التضخم في هاته البلدان خاصة إذا كان الاقتصاد منفتحا على العالم الخارجي وبالتالي فإن معدل التضخم يتحدد أساسا على التضخم العالمي خاصة في الأجل الطويل أما في الأجل القصير فهناك اختلاف بين المعادلتين وهذا راجع لعدة عوامل أهمها معدل النمو المعروض النقدي، تخفيض سعر العملة، عجز الميزانية، والصدمات الناشئة في جانب العرض

وتعتبر الجزائر كغيرها من البلدان النامية حيث يشكل التضخم المستورد سببا هاما في التضخم المحلي خاصة وأن الجزائر تعتمد في أغلب منتجاتها على السلع الأجنبية سواء الأولية منها أو الوسيطة كما أن انتقال التضخم المستورد في الجزائر يكون على ثلاث قنوات رئيسية هي قناة الميزان المدفوعات، قناة العرض الكلي للسلع والخدمات وهذا ما وجدناه من خلال دراستنا تبين أن التضخم في الجزائر له آثار سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع خاصة على القدرة الشرائية للمواطن ولقد اعتمدت الجزائر منذ السبعينات القرن الماضي على عدة إصلاحات مست الجانب النقدي والمالي لتخفيف حدة هذه الظاهرة وقد نجحت في ذلك من خلال سنة 2000 بداية الدراسة أين تحققت النسبة 0.34 % وبعد البحبوحة المالية التي عرفت الجزائر بعد 2000 تم انتهاج سياسة تنموية توسعية من خلال برامج التنمية التي أدت إلى الانتعاش الاقتصادي مما أدى إلى رصد مبالغ ضخمة مما ساهم في تقليل معدل البطالة وكذلك رفع معدل النمو الاقتصادي، وبعد ما كان معدل التضخم يتراوح من 1% إلى 4% من 2001 إلى 2010، ففز معدل التضخم إلى 8.89 سنة 2012،

ثم بدأ في الانخفاض نتيجة السياسات التي انتهجتها الدولة بعد انخفاض أسعار النفط مما قدر حجم المداخيل وبالتالي نقص مخصصات ميزانية التجهيز والاقتصاد في نفقات التسيير واعتماد سياسة النقشف ووضع عدة قوانين تمنع استيراد بعض السلع وبالتالي تخفيض فاتورة الواردات ليبلغ نسبة 6.39 % سنة

2016

اختبار الفرضيات :

من خلال دراستنا قمنا بالتأكد من صحة الفرضيات المطروحة سابقا ولقد توصلنا إلى:

3. صحة الفرضية الأولى و التي تنص على وجود علاقة طردية ومعنوية بين التضخم المستورد والمحلي

4. صحة الفرضية الثانية التضخم المستورد لم يكن ذو تأثير سلبي كبير على الجزائر في ظل ضرورة اللجوء إلى الإستيراد لتغطية الطلب المحلي المتزايد

نتائج الدراسة :

توصلنا من خلال دراستنا إلى بعض النتائج نعرفها فيما يلي :

• ينتج التضخم في الجزائر نتيجة زيادة المعروض النقدي أو ارتفاع في تكاليف الإنتاج كذلك نتيجة استيراد العديد من السلع الأولية والوسيطة وهو تضخم مستورد ناجم عن الدولة المصدرة لهاته السلع

- التضخم المستورد يؤثر على الأبعاد المحلية .
- عدم توفر بديل للسلع المستوردة مما أدى إلى حدوث آثار كبيرة للتضخم المستورد
- يؤدي التضخم المستورد الى زيادة حجم المديونية الخارجية
- ان علاج التضخم المستورد يكون عن طريق سياسة التعقيم للمداخل .

اقتراحات الدراسة :

مما سبق نقدم بعض التوصيات التالية :

- توفير بدائل من السلع المستوردة وبالتالي التخفيف من حدة التضخم المستورد .
- تشجيع الاستثمار الحقيقي والحد من عملية طبع النقود .
- تفعيل آلية الانتاج المحلي
- انتهاج سياسة النقشف الملائمة مع الحفاظ على حد أدنى من نفقات التجهيز لتحسين النمو

الإقتصادي

- تفعيل وتحفيز السوق المالية الجزائرية و اعادة هيكلتها مع ما يتوافق مع الاقتصاد الوطني

لتعزيز نموه

- فرض رقابة صارمة على المستوردين للحفاظ على العملة الأجنبية من حيث تنوع المنتجات وحجمها مع منح امتيازات المصاريف وكمية الصادرات خارج المحروقات وبالتالي توفير العملة الصعبة

- رفع قيمة الدينار الجزائري وبالتالي التخفيف في معدل التضخم واعتماد قنوات الجهاز المصرفي للتحكم في الكتلة النقدية .

أفاق الدراسة:

- دور سياسة تعقيم المداخل في علاج التضخم المستورد .
- دور صندوق ضبط الإيرادات في التقليل من التضخم المستورد .

قائمة المراجع

قائمة الكتب بالعربية

1. أحمد عساف، علاء الدين صادق، "الاقتصاد الكلي"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى . 2013
2. أحمد هني "العملة والنقود" ، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية . 1991
3. أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبدئ النقود والبنوك، بيروت، الدار الجامعية الجديدة، 1999
4. أكرم حداد، مشهور هذلول، "النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2005.
5. اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد" ، ط، عمان، دار وائل للنشر، 1999 .
6. آيت طالب حميد، "محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 1997.
7. السعيد فرحات جمعة، "الأداء المالي للمنظمات الأعمال -التحديات الراهنة الرياض، دار المريخ للنشر 2000
8. بسام الحجار، عبد الله رزق، "الاقتصاد الكلي"، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
9. بول إسامويلسون، "علم الاقتصاد، تكوين الأسعار، الجزائر ديوان المطبوعات، الجامعية 1991.
10. بوشاشي بوعلام، الامين في الاقتصاد، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة .
11. جمال خريس، أيمن أبو خضير، عماد خصاونة، "النقود والبنوك" ، عمان دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع ، 2002.
12. حربي محمد عريقات، مبادئ" الاقتصاد الجزئي والكلية، التجارة الخارجية"، دار وائل، الأردن، 2010.
13. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، . 2010
14. خبابة عبد الله، "تطور نظريات و إستراتيجيات التنمية الاقتصادية" ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، . 2014
15. رمزي زكي " مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها "مع برنامج مقترح لمكافحة التضخم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980.
16. زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي " نظرة عامة على بعض القضايا" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
17. سهير محمود معنوق، "النظريات والسياسات النقدية " ط)، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1989
18. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، "النقود والبنوك والمصارف المركزية" ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2010،
19. صالح تركي القرشي ناظم محمد نوري الشمري، "مبادئ علم الاقتصاد" ، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1993.
20. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمود العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" ، بيروت، دار النهضة العربية 1983 .

21. ضياء مجيد المسوي، "الاقتصاد النقدي : قواعد -نظم نظريات -سياسات -نقدية " الجزائر، مطبعة النخلة، دار الفكر، بدون سنة.
22. عبد المطلب عبد الحميد، "السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي" ، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر ، 2013
23. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى "النقود والمصارف والأسواق المالية " ط، 1عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004
24. عبد الناصر العبادي عبد الحليم كراجة، محمد الباشا، "مبادئ الاقتصاد الكلي " ط، 1عمان دار الصفاء للنشر والتوزيع، . 2000
25. 33علي كنعان، "النقود و الصيرفة والسياسة النقدية" ، دار المنهل البناني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2012
26. عقيل جاسم عبد الله، "النقود والمصارف" ، دار مجدلاوي للنشر، عمان - الأردن، الطبعة الثانية، 20-عنوان زياد، "النقود والمصارف" ، حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.
27. غازي عناية، "تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي" ، بيروت، دار الجيل، 1991.
28. فؤاد هاشم، "اقتصاديات النقود والتوازن النقدي" ، القاهرة، دار النهضة العربية 1969.
29. قريصة صبحي تادرس، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984.
30. مجدي محمود شهاب، "الإقتصاد النقدي" ، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1990.
31. مجدي عبد الفتاح سليمان، "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام " دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، مصر 2002.
32. محمد أزهري سعيد السماك، "قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي"، بحث منشور في دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، . 1998
33. محمد عزت غزلان "اقتصاديات النقود والمصارف" ، بيروت، دار النهضة العربية، . 2002
34. محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" ، بيروت، دار النهضة العربية 1984.
35. مروان عطوان، "مقاييس اقتصادية النظريات النقدية" ، قسنطينة، دار البعث للطباعة والنشر، نشر أبلوس، . 1989
36. مصطفى رشدي شيحة "الإقتصاد النقدي والمصرفي" بيروت، الدار الجامعية، 1985.
37. محمود يونس، عبد المنعم مبارك، "النقود وأعمال البنوك"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2002/2003 .
38. نبيل الروبي، "التضخم في الاقتصاديات المختلفة" ، مصر، مؤسسة الثقافة العربية.
39. هشام مصطفى الجمل، "دور السياسة المالية في التنمية الاجتماعية" ، دار الفكر الجامعي- الإسكندرية - الطبعة الأولى، 2007.
40. هوشيار معروف "تحليل الإقتصاد الكلي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
41. وديع طوروس، "المدخل إلى الاقتصاد النقدي" المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2011.

قائمة الكتب باللغة الفرنسية:

- 1- JANINE BREMOUD, ALAIN GELEDAN, **Dictionnaire Economique et Social**, paris, HATIER ? 1981 .
- 2- BENISSADM.E, **Essais d 'analyse monétaire avec référence en algérie**, 3émeédition ,alger, OPU, 1980 .
- 3- Vivien Levy –garboua, **Macro Economie Contemporaine**, 2em édition ; paris, economica, 1981 .
- 4- HenrguttonGerrardBremoulem, « **la monaie**», paris, Ed Dalaz, 1978, p 404.
- 5- Bernard Bernier yves, « **Intiation à la macroéconomique** »,7emédion ;paris,DUNOD, 1998 .
- 6- cheristainottavj, « **Monnaie etfnancement de l'économie** » hachattésupérieurparis, 2014 5éme édition
- 7- sylvieDiatkine, « **théorie et politiques monitiores** », Armand colin paris, 1995 .
- 8- Gregory N." **MankiwTradution de la 5eédiionaméricianeparjean Houard**", «macroéconomie », Edition DE Boeck Université s.a, paris 3emeédition .
- 9- érardBramoullé, Dominique Augey, " **Econome monétaire** ",éditions DALLOZ,1998, paris .
- 10- Gregory N. Mankiw**Tradution de la 5eédiionaméricianeparjean Houard**, « macroéconomie »,Edition DE Boeck Université s.a, paris 3emeédition,2003 .
- 11-érardBramoullé, Dominique Augey,« **Econome monétaire** »,éditions DALLOZ, 1998, paris, 30
- 12- Helmut frisch, « **theories of inflamation** »,Camridgesurveys of economicliterature, 2008.
- 13- michaelRCKNGER . « **MACRO Economie** » Ellipses Editionmarketing . paris.2000 .
- 14- Milton freidman, CHARLES.A.EGOODHART, ***Money, inflation and theconstitutional position of the central bank** * IEA the institute of economic affairs, 08 october 2002.
- 15- David E.Liadler, traduit par moniquefitau, «**Lademande de monnaie, théories et vérifications empiriques** », collection finance, paris, Bruxelles ;Montréal :Dunod, 1974.
- 16- pierre. yveshenin, « **macrodynamique fluctuations et croissance**», Economica, paris Deuxièmeédition, 1981. . 1.sylvieDiatkine, « **théorie et politiquesmonitiores** », Armand colin paris, 1995 .
- 17- cheristainottavj, « **Monnaie etfnancement de l'économie** » hachattésupérieurparis, 2014 5éme édition.,
- 18- StifaniaGARETTO, "Firm's hétérogénéité and incomplète pass – through",Boston University and Princeton University, February 14, 2009 .
- 19- Frank Mayerlen, " **the monetary presentation of the euro area balance ofpayments**", occasional paper series N° 96, European Curwen, Inflation, the MacMillan press, London, England, 1976.
- 20- DornbushRudiger, Fisher stanley, Macroeconomics, Sixth Edition, McGraw-Hill. LNC , 1994 .

المقالات:

- 1-شقبب عيسى، بن زيان راضية، "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجار والخارجية في الجزائر" ، مجلة البحوث، العدد، 11الجزء الثاني، جامعة الجزائر .
- 2- د رابح خوني، د.للييا بن منصور، د.شامية بن عباس "يوم دراسي حول دور السياسات الاقتصادية في الحد من ظاهرة التضخم المستورد" جامعة محمد خيضر بسكرة يوم : 14/12/2017
- 3-خليل حماد وزكية مشعل، "تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصاديةالداخلية"، مجلة أبحاث اليرموك، الأردن 1986.
- علي توفيق الصادق" أثر العائدات على السياسات المالية والنقدية في دول أوبك "، مجلة النفط والتعاونالعربي، الكويت، 1979.

- 5-غفران خضور، سلمان عثمان، غادة عباس، "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سورية خلال الفترة 1990-2010"مجلة البعث، سوريا، المجلد، 37العدد. 2015، 01
- مانويل جويتان، "كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال، التمويل والتنمية"، صندوق النقد الدولي، العدد، 2جوان . 1998
- أحمد عبد الله إبراهيم، محمد الشريف بشير، "محددات التضخم في السودان" خلال الفترة (1977-2015)مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد، 03العدد. 2017، 02

المواقع الإلكترونية:

- الموقع الديوان الوطني للإحصاء - :<http://www.ons.dz/prix-a-la-consommation-html>
- الموقع البنك الدولي - :<https://data.albankaldawli.org/indicator>
- <https://data.albankaldawli.org/>
- <http://www.enabbalai.net/10:0028/03/2023>
- <http://www.ahewar.org/debat/shaw.art.asp?aid=38507/>

المأحق

الملاحق

الملحق 01: جدول متغيرات الدراسة

سنة الأساس: 2010=100

الفترة	neer	reer	cpi	cpim
2000Q1	125,408786	123,505086	74,6846641	73,5509539
2000Q2	123,667791	118,848261	74,3496639	71,4521399
2000Q3	124,020934	117,716956	72,0725683	68,4091235
2001Q1	124,569513	117,57597	76,3138151	72,0294286
2001Q2	126,168399	119,240022	76,6903679	72,4790142
2001Q3	129,224389	123,802959	75,2594671	72,1020608
2001Q4	129,537352	124,046558	77,5134049	74,2277877
2002Q1	130,12936	125,714306	81,8518317	79,0747472
2002Q2	129,405497	123,765261	80,5096897	77,0006146
2002Q3	123,211511	114,978198	79,0760992	73,7920287
2002Q4	118,143306	109,695507	80,6630005	74,8952186
2003Q1	117,138621	108,486739	82,8712141	76,7503298
2003Q2	111,877692	102,182514	83,3472845	76,1245152
2003Q3	107,557213	100,099626	81,9674872	76,2841897
2003Q4	110,068198	103,059641	82,9465246	77,6649316
2004Q1	113,166456	106,984414	85,6657742	80,9860359
2004Q2	110,354114	104,208775	84,9288064	80,1993377
2004Q3	113,583096	106,686865	83,3903191	78,3272515
2004Q4	111,288672	103,769243	84,6974954	78,9747492
2005Q1	105,856804	99,3919951	87,5754351	82,2270922
2005Q2	104,677581	100,347705	86,6609496	83,0763116
2005Q3	106,280506	101,775303	85,3968078	81,7768596
2005Q4	108,554752	102,361149	87,0643991	82,0969311

2006Q1	110,168102	102,460289	88,8126802	82,5989808
2006Q2	109,24068	102,249111	88,9432334	83,2507314
2006Q3	107,08252	101,350625	87,8643986	83,1612083
2006Q4	106,752142	100,682466	89,2965373	84,2193453
2007Q1	106,909778	100,957049	91,30873	86,224667
2007Q2	106,210508	99,8092594	90,5454806	85,0883542
2007Q3	105,095213	98,8332232	90,9471908	85,5281962
2007Q4	106,552338	102,050957	92,5138606	88,6055454
2008Q1	104,036557	98,9910607	94,6830957	90,0912174
2008Q2	102,656634	96,897877	94,3215566	89,0303747
2008Q3	103,963368	98,119377	93,6386492	88,3750315
2008Q4	111,471313	105,092926	94,8036088	89,3789475
2009Q1	113,401753	108,856288	96,4907917	92,623166
2009Q2	107,204426	104,873791	96,3301076	94,2358818
2009Q3	102,623647	100,444228	95,6472002	93,6159398
2009Q4	98,8979906	98,5632568	97,5352382	97,2051169
2010Q1	97,0327835	97,2216442	100,299685	100,494904
2010Q2	99,4722785	99,036381	99,9929239	99,5547449
2010Q3	102,40441	102,406369	98,9597512	98,9616447
2010Q4	100,287903	100,554175	100,74764	101,015133
2011Q1	97,8354093	98,003075	104,674206	104,853592
2011Q2	99,4136163	99,0068498	103,640518	103,216456
2011Q3	97,2758123	97,4499839	102,105225	102,288044
2011Q4	97,7606802	99,4663107	103,296544	105,098758
2012Q1	98,8559771	100,569877	105,778645	107,612565
2012Q2	99,0711994	104,016133	105,608472	110,8797
2012Q3	100,191072	106,715034	104,898188	111,728654

2012Q4	95,472522	102,027581	105,836223	113,102844
2013Q1	95,2273552	102,880507	108,44188	117,157046
2013Q2	95,5880128	103,60362	107,946002	116,997898
2013Q3	95,8585425	103,485969	106,482656	114,955439
2013Q4	93,9545048	101,072594	107,430104	115,569118
2014Q1	92,9250371	99,0292407	110,521933	117,782069
2014Q2	95,8592541	102,6746	109,65267	117,448693
2014Q3	94,1731687	101,330084	108,337026	116,570358
2014Q4	95,2593721	104,088727	108,78512	118,868143
2015Q1	93,1325373	103,601685	112,618838	125,278466
2015Q2	89,5801132	99,9500188	111,655339	124,580701
2015Q3	87,1461325	97,3574203	110,299816	123,22412
2015Q4	84,270985	95,2021406	111,014663	125,414857
2016Q1	82,3589083	93,7826411	113,341732	129,06299
2016Q2	82,3702303	95,0840827	112,472822	129,833012
2016Q3	79,5083171	93,8731951	112,388225	132,693561
2016Q4	80,1341126	95,3792626	113,069057	134,57993
2017Q1	84,0910538	101,813082	116,054351	140,512582
2017Q2	83,0354083	100,485273	114,769088	138,887775
2017Q3	79,2743565	96,0109223	114,327124	138,464102
2017Q4	76,035425	92,9050184	115,086515	140,620176
2018Q1	74,093949	90,6289678	118,277667	144,672852
2018Q2	75,1596211	93,0388751	117,281794	145,18123
2018Q3	77,2025502	94,7867945	116,836642	143,448251
2018Q4	77,9301407	95,6027115	117,174857	143,74713
2019Q1	78,1204243	95,4464756	120,139021	146,784227
2019Q2	77,4596829	94,9164112	118,923481	145,724713

2019Q3	77,9978588	95,1392627	118,478661	144,516434
2019Q4	78,4820206	96,1015746	118,655871	145,294628
2020Q1	78,5421348	95,6286538	122,058335	148,611625
2020Q2	74,2962701	91,2216414	121,22971	148,846949
2020Q3	78,5687352	95,4973452	120,128856	146,01211
2020Q4	75,2432297	92,5258392	120,498747	148,176092
2021Q1	72,5859484	88,9796237	123,191989	151,015135
2021Q2	70,7871671	87,8837577	123,392255	153,194081
2021Q3	67,9180655	85,1679323	122,98862	154,225336
2021Q4	68,1319357	86,3464882	124,221785	157,43153
2022Q1	67,9886391	87,3253495	128,667652	165,262135
2022Q2	68,5684734	88,3600979	131,710696	169,727711
2022Q3	72,3913686	92,1777859	132,643743	168,89868
2022Q4	68,9986666	88,2991019	133,981248	171,458732
2023Q1	69,685318	88,9299798	137,053414	174,902801

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي.

الملخص

من خلال الدراسة التي قمنا بها، تبين لنا أثر ارتفاع مستوى الأسعار العالمية التضخم المستورد على مستوى الأسعار المحلية التضخم المحلي وأثر على التوازن العام للأسعار الميزان التجاري وذلك خلال الفترة 2000\2023 يعتبر ارتفاع مستوى الأسعار العالمية من بين المؤشرات الأساسية المحددة للأسعار المحلية وياثر ايضا في الميزان التجاري من خلال التأثير على الواردات والصادرات في الجزائر، ومن خلال الدراسة التطبيقية اتضح لنا أن التضخم المحلي في الجزائر يتأثر بالأسعار العالمية ولقد استعملها في ذلك اهم المؤشرات انتقاله والتمثلة في حجم الواردات السعر الوحدى للواردات تم التغيير في سعر الصرف، ان ارتفاع المستوى العام للأسعار للشركات التجارية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة ولكن في الفترة اللاحقة، كما توصلنا أيضا ان الميزان التجاري في الجزائر يتأثر بصورة كبيرة من التضخم المستورد، حيث انه من خلال مؤشرات التضخم المستورد اتضح ان الانخفاض قيمة الدينار الجزائري سيرفع من قيمة الواردات وبالتالي ينخفض رصيد الميزان التجاري

abstract

Through the study that we carried out, we found the impact of the high level of world prices, imported inflation, on the level of local prices, local inflation and its impact on the general balance of prices, the trade balance, during the period 2000/2023. The high level of world prices is among the basic indicators determining local prices and also affects The trade balance through the impact on imports and exports in Algeria, and through the applied study it became clear to us that the local inflation in Algeria is affected by international prices and we have used it in that the most important indicators of its transmission represented in the volume of imports, the unit price of imports has been the change in the exchange rate, the rise in the general level of prices For commercial companies, it leads to a rise in the prices of imported commodities, but in the subsequent period, as we also found that the trade balance in Algeria is greatly affected by imported inflation, as it is through imported inflation indicators that it turns out that the decrease in the value of the Algerian dinar will raise the value of imports, and thus the balance of the trade balance will decrease.